زاوية تمجروت والمخزن (1642-1914)

عبد العزيز الخمليشي
كلية الآداب ـــ الرباط

تـقـديـــم :

في وسط إحدى الواحات الخصبة، المحاذية لضفاف وادي درعة، وهي واحة فزواطة، الوقعة جنوب الأطلس الكبير، أسس أحد الأتقياء، وهو أبو حَفص عمر الأنصاري، في العام 983هـ/1575م، زاوية تمجروت، بهدف نشر مبادىء الطريقة الشاذلية وتعليم الناس أمور دينهم[1].

ومن الأهمية بمكان أن نثير الانتباه، في البدء، إلى أن اختيار هذا الموضع لبناء الزاوية لم يتم مصادفة أو بشكل اعتباطي، وإنما لأهمية الموقع الذي يحتله القصر ـــ محل الزاوية ـــ وسط ما يزيد عن ثلاثمائة قصر من قصور وادي درعة[2]؛

---

(1) حول ترجمة هذا الشيخ وغيره من شيوخ الزاوية، انظر على سبيل المثال : محمد المكي بن موسى الناصري. ـــ **الدرر المرصعة بأخبار أعيان صلحاء درعة**، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم 3785 د ؛ وأيضا : أحمد بن خالد الناصري. ـــ **طلعة المشتري في النسب الجعفري**، طبعة فاس الحجرية 1309/ 1891 (في جزئين).

(2) أورده أحمد البوزيدي ـــ نقلا عن محمد الحبيب التمنوكالي في كتابه (**العقود الجوهرية**) ص 3، مخطوط خاص ـــ وقد علق على هذا العدد، المتعلق بفترة مطلع القرن 20/14، بقوله إن هذا الرقم ينقص بكثير عما كان عليه الأمر في العصور الماضية. ومن علامات ذلك الخراب الواضح لقصور عديدة، لم يبق منها سوى الأطلال. وذلك في كتابه : **التاريخ الاجتماعي لدرعة (مطلع القرن 17 ـــ مطلع القرن 20)**. د.د.ع. في التاريخ، كلية الآداب، الرباط 1988، ج. 2، ص 322-323 ؛ وانظر حول تنظيمات قصور تمجروت ضمن واحات خمس فزواطة : علي أنكام ـــ **إسهام في دراسة زاوية قصر تمجروت (1645-1739)**، د.د.ع في التاريخ، كلية الآداب، الرباط، 1991، ج 1، ص 64-65.

موقع أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه كان يشكل، في مرحلة أولى، ملتقى للقوافل التجارية المتجهة من سوس إلى تافيلالت أو العكس، ثم، في مرحلة ثانية، ملتقى للقوافل المتجهة من المناطق الشمالية إلى السودان أو العكس أيضا، بعد أن أصبحت الزاوية، بفعل نفوذها الروحي، تقوم بدور تأمين الحماية لأصحاب القوافل من هجوم قبائل الرحل المحيطة بمنطقة وادي درعة، خصوصا منها قبائل أيت عطا البربرية[3] التي كان من جملة مصادر عيشها شن الغارات على القوافل التجارية، وأحيانا على السكان المستقرين في الواحات.

وبتولي عبد الله بن الحسين الرقي الأنصاري، الملقب بالقباب، مشيخة الزاوية خلفا لأبي حفص عمر الأنصاري، عرفت الزاوية حدثا أساسيا، تمثل في شراء أحمد بن ابراهيم الأنصاري[4] ـــ وهو أحد تلاميذ الشيخ ـــ لعدد من الأملاك وتحبيسها على الزاوية[5]. وتلك كانت البداية الأولى لأحباس الزاوية التي ما فتئت تتنامى على مر السنين.

ومع الشيخ الثالث، أحمد بن ابراهيم (1635 ـــ 1642) ـــ الذي خلف شيخه الآنف الذكر ـــ عرفت الزاوية حدثا آخر لا يخلو من دلالة : لقد تم اغتياله.

هل يجوز أن نقول إن النفوذ المتنامي للزاوية، وما خلقه من تهديدات لمصالح القصور المجاورة هو ما دفع يحيى بن عمر، أحد أعيان قصر أكني (وهو من قصور

---

(3) انظر حول قبائل أيت عطا : G. SPILMANN. - **Les Aït Atta du sahara et la pacification du haut Draa**, Rabat, 1936.

(4) نشير، بايجاز، إلى أن أحمد بن ابراهيم هو حفيد مؤسس الزاوية أبو حفص عمر الانصاري، من بنته ميمونة.

(5) محمد بن الطيب القادري. ـــ **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1982، ج. 2، ص 212-214 ونشير إلى أن القادري اعتمد في هذه الرواية على ما أورده أبو علي اليوسي في فهرسته؛ وانظر أيضا حول هذا الموضوع (أي أن أملاك الزاوية هي حبس من أحمد بن ابراهيم) رسالة موجهة من السلطان سيدي محمد بن عبد الله إلى أشياخ درعة وكافة أعيان أخماسها وهي بدون تاريخ، بكناش 12، الخزانة الحسنية، ص 27.

واحة فزواطة) إلى اغتيال الشيخ أحمد بن ابراهيم[6] ؟ مهما يكن الأمر، فإن ما يجب تسجيله هنا أن تاريخ هذا الاغتيال (1642) ترافق مع حدث آخر، أكثر أهمية، من الناحية السياسية : ففي هذه السنة تمكن الأمير مولاي محمد الشريف العلوي من الاستيلاء على درعة وطرد السملالين (أصحاب إمارة تازروالت) منها. هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، آل أمر الزاوية ـــ بعد فترة وجيزة من الفراغ ـــ إلى محمد بن ناصر الدرعي، أنجب تلميذ من تلاميذ الشيخين السابقين، وبالتالي انتقلت الزاوية من مشيخة أنصارية إلى مشيخة ناصرية وراثية. وهذا الشيخ هو الذي قيل في حقه : «لولا ثلاثة لانقطع العلم من المغرب في القرن الحادي عشر لكثرة الفتن فيه، وهم سيدي محمد بن ناصر في درعة، وسيدي محمد بن أبي بكر الدلائي في الدلاء، وسيدي عبد القادر الفاسي»[7].

ذلك أنه في عهد مشيخة هذا الشيخ، الذي عاصر حكم المولى محمد الشريف (المتوفى سنة 1664) وحكم المولى الرشيد (1666 ـــ 1672) والسنتين الأوليين من حكم المولى اسماعيل (1672 ـــ 1727)، أصبحت زاوية تمجروت، بدون منازع، أهم زاوية في الجنوب، قبل أن تتوسع فروعها في جل مناطق المغرب وكل مدنه[8] بل وخارج المغرب لتصل إلى ما يناهز ثلاثمائة فرع[9]، مشكلة بذلك

(6) ذلك هو التأويل الذي قدمه جورج دراك حول هذا الاغتيال، انظر :

G. DRAGUE : **Espuisse d'histoire religieuse du Maroc, confréries et zaouias,** Peyronnet, Paris, s.d (1951), p. 187.

وبالمقابل نثير الانتباه إلى أن صاحب الدرر اكتفى بالقول إن مقتله كان عدوانا وظلما على يد بعض الظلمة، ثم أضاف قائلا بأن الأمير محمد الشريف انتقم من القاتل بقطع يده اليمنى وسمل عينيه، حيث بقي على هذه الحالة إلى وفاته. انظر :

محمد المكي بن موسى الناصري، **م.س،** ص 381.

(7) انظر هذه القولة، على سبيل المثال، عند : أحمد بن خالد الناصري، **م.س،** ج. 1، ص 133.

(8) وقد بلغ عددها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أربع عشرة مدينة وهي الصويرة وآسفي والجديدة وآزمور والدارالبيضاء والرباط وسلا والعرائش وطنجة وتطوان وشفشاون وفاس ومكناس ومراكش. انظر في هذا الصدد وثيقة أوردناها في دراسة سابقة بعنوان : «جوانب من تاريخ فرع الزاوية الناصرية بالرباط في القرن 19 وبداية القرن 20 (1855-1926)»، **ضمن «دراسات تاريخية مهداة للفقيد جرمان عياش»**، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1994، ص 181-182.

(9) MARCEL BODIN : **La Zaouia de Tamegrout,** Les Archives berbères, Paris, 1918, Fascicul 2, p. 294. Note 1.

أهم زاوية في المغرب، وإلى جانبها، بعد ذلك، الزاويتان الوزانية في الشمال، والشرقاوية في الأطلس المتوسط.

وهكذا إذا كانت الزاوية الأم، أي زاوية تمجروت، قد حظيت باهتمام بعض الدارسين، أجانب ومغاربة، فإن هذا الاهتمام انصب بالأساس على تتبع ظروف النشأة وحياة شيوخها وكراماتهم، مع الوقوف على وظائفها الدينية والاجتماعية، وهو المجال الذي اهتمت به جل الدراسات التي أنجزت، إلى حد الآن، حول موضوع الزوايا. أما فيما يتعلق بمسألة العلاقات بين الطرفين، أي علاقات الزاوية بالمخزن، فإننا نلاحظ أنها لم تحظ بعد بأي اهتمام أو معالجة يستحقان الذكر[10]. وهذا أمر مفهوم : إن إثارة مسألة العلاقات تستلزم ــ من الناحية المنهجية ــ شرطا أساسيا، وهو توفركم لابأس به من الوثائق. سواء منها المراسلات أو الظهائر، وفي هذا السياق نتساءل : ما هي الأضواء الجديدة التي تقدمها لنا الوثائق التي تأتى لنا رصدها بخصوص موضوع تطور العلاقات بين الطرفين، على امتداد الفترة المدروسة ؟[11].

أولا : المرحلة الأولى : زاوية تمارس النقد والتوجيه وتحافظ على استقلاليتها ضمن دائرة الولاء (1645-1717) :

من بين المظاهر التي تجسد عنوان هذه المرحلة (أي ممارسة النقد والتوجيه والحفاظ على الاستقلالية، ضمن دائرة الولاء) ما نستشفه من إحدى الأقوال المأثورة التي حرص أصحاب التراجم على ذكرها بخصوص موقف محمد بن ناصر تجاه السلطة : «كان شديد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يخاف في الله لومة لائم، ولا يرى واقفا بباب ملك من الملوك [...] ولم يخطب لملك قط»[12].

---

(10) وإن كان هذا لا يعني، بطبيعة الحال، وجود بعض الاشارات هنا وهناك، سنحيل إليها في حينها : إما من باب الاستشهاد، وهو النادر، أو من باب النقد، وهو السائد.

(11) نشير، بكل تواضع، إلى أن هذه الدراسة انبنت على مسح شامل لمجموع وثائق الخزانة الحسنية، والخزانة العامة بالرباط، ومديرية الوثائق الملكية، والخزانة الصبيحية بسلا، وإن كان نصيب الأسد من الوثائق المستغلة هنا يعود إلى الخزانتين الأوليين.

(12) وهي من أقوال أحد تلاميذته أحمد بن يعقوب الولالي في كتابه **«مباحث الأنوار»** أوردها محمد الطيب القادري، **م.س**، ج. 2، ص 215 ؛ وانظر أيضا : أحمد بن خالد الناصري، **م.س**، ج. 1، ص 165-166.

1 ــ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال مسألة العدل :

من الأمور اللافتة للنظر في مواقف محمد بن ناصر أنه ــ خلافا لما قام به العديد من مرابطي ومتصوفة عصره ــ لم يرفع راية الجهاد ضد المسيحيين المحتلين ثغور البلاد. ولقد حاول كبير تلاميذته وأشهرهم على الاطلاق، الشيخ أبو علي اليوسي، تقديم تفسير لهذا الموقف، أوجزه في أطروحة إبعاد الشبهة عنه حتى لا يتهم من قبل سلاطين زمانه بأنه يسعى إلى السلطة، خصوصاً وأن سكان سوس ودرعة كانوا مستعدين كلهم لاقتفاء ركبه لو ركب هذا الركب[13].

ومهما يكن من وجاهة هذا التبرير، فالملاحظ أن قلبه كان إلى حدود 1659 ما يزال مع روح المجاهد محمد العياشي ــ المتوفى مقتولا من طرف الدلائيين سنة 1641 ــ والذي أسماه في إحدى رسائله «بأمير المؤمنين نور البلاد الغربية جزاه الله عنا وإياكم وعلى المسلمين خيرا فهو سيدنا وسيد غيرنا وعلى المسلمين تعظيمه وتعظيم من هو منه»[14].

(13) أورده محمد المكي الناصري، **م.س**، ص 397-398. وانظر أيضا : أحمد بن خالد الناصري، **م.س**، ج. 1، ص 169.

(14) رسالة من محمد بن ناصر إلى «الفارس» الخضر غيلان، القاهرة، في منتصف ربيع الأول 1659/1070 ونود أن نشير، على هامش هذه الرسالة، إلى الملاحظات التالية :
أولا، أن هذه الرسالة التي كتبها من القاهرة، وهو في طريق عودته من الحج، كتبها في سياق التوسط لأحد أسباط المجاهد محمد العياشي، الذي كان قد التقى به في المسجد الحرام والتمس منه أن يتوسط له لدى الخضر غيلان ليصفح له عما كان قد صدر منه «من الجفاء وقلة الأدب» في حقه، وذلك حتى يعود إلى مقر سكناه ــ الواقع في دائرة حكم الخضر ــ دون أن يتعرض لأي أذى.
ثانيا، أن موقف محمد بن ناصر من «الفارس» ابن غيلان، كما يتضح من الرسالة نفسها، هو استنهاض همته والدعاء له بالتوفيق مادام متمسكا بالطريق التي سنها له صاحبه ورباه عليها المجاهد محمد العياشي.
ثالثا، أن مصدر هذه الرسالة وغيرها من رسائل محمد بن ناصر، التي سترد لاحقا، مأخوذة من مخطوط بعنوان «**اتحاف المعاصر برسائل الشيخ ابن ناصر**»، الخزانة الحسنية رقم 5263 وقد قام علي أنكام في ملحق دراسته الآنفة الذكر (ج.2) بإيراد كل هذه الرسائل مصورة كما هي موجودة في أصل المخطوط. وقد علق عليها بقوله : «إلا أننا لم نقم بتحليلها آملين أن يقوم غيرنا بهذا العمل» (ج 1، ص 39). كما أن أحمد الناصري (**م.س**، ج 1، ص 174) كان قد سبق له أن أورد بعضا من هذه الرسائل، دون أي تحليل. وأخيراً نشير إلى أننا سنكتفي في الهوامش بالإحالة إلى ملحق علي أنكام، لسهولة الرجوع إليها لمن يهمه الأمر. وبخصوص الرسالة المشار إليها في هذا الهامش، انظر : ص 439.

خِلافا، إذن، لعدد من مجايليه من المرابطين الذين رفعوا راية الجهاد ودقت أعناقهم دون أن يصلوا إلى السلطة، اختار محمد بن ناصر اختيارا آخر، وهو الدعوة إلى التمسك بجادة العدل.

نلمس هذا الموقف، أول ما نلمسه، من خلال تعامله مع قاضي درعة، محمد ابن الحسين. ففي البداية تعامل معه بالتي هي أحسن : توجيه النصح إليه بالتزام طريق العدل، والتحري في الأمور قبل إصدار الأحكام. إلا أن القاضي أجابه «بالنفور والاستكبار»، بل هدده بتقديم شكوى إلى السلطان. فما كان من الشيخ، هذه المرة، إلا أن تعامل معه بالتي هي أخشن : التنديد «بأحكامه الباطلة، وفتاويه الخاطئة وبدعه المغرضة»، والاستخفاف بتهديداته، منهيا رسالته ببيت شعري يقول له فيه :

خلالك الجو فبيضي واصفري ونقري ما شئت أن تنقري[15]

حتى إذا بلغه خبر وفاة هذا القاضي، بادر آنذاك إلى تحرير رسالة إلى السلطان المولى محمد بن الشريف، بعد أن ذكره فيها ببطلان أحكام وفتاوى القاضي المتوفى «التي غيرت الكثير من أحوال هذا الوطن»، التمس منه أن يقوم بتعيين قاضيين تقيين عفيفين، أحدهما على درعة، والآخر على سجلماسة، ثم يولي قاضيا ثالثا — أسماه باسمه — تكون مهمته مقتصرة على إصدار الفتاوى فيما يمكن أن يشكل من النوازل على القاضيين. وقد أوضح للسلطان أن فائدة هذا الاقتراح، في حالة تطبيقه، تكمن في ثلاثة أمور : أولا من جهة الدين «وذلك أقسط وأقوم للدين»، وثانيا من جهة توطيد قاعدة الحكم «وأمهد لثبات ملكك»، وثالثا من جهة استقرار أحوال الرعية «واستقامة الأحوال». وختم رسالته بقوله : «إذ بصلاح حال قضاة الملك تصلح أموره كلها»[16].

ونفس هذا الموقف أعلنه للمولى الرشيد لما آلت إليه أمور الدولة «وأوصيك إذا أمكنك الله في أرضه وولاك أمر عباده أن توقظ قلبك لنشر العدل في الأرض وإحياء ما اندرس من سنة النبي ﷺ ومحو كل بدعة ضلالة أحدثها جور الأمراء

---

(15) رسالة من محمد بن ناصر إلى قاضي درعة محمد بن الحسين، بدون تاريخ، الإتحاف...، م.س، ص 397.

(16) رسالة من محمد بن ناصر إلى المولى محمد الشريف، بدون تاريخ، م.س، ص 436.

قبلك [...] فإنك إن فعلت ذلك كنت شاكرا هذه النعمة فكان أجدر أن يدوم ملكك وتسلم غوائله». بل أضاف إلى كل هذا توجيه التنبيه التالي : «واعلم أنك إن عدلت يكون لك من الأجر والثواب مثل ما يكون لك لأهل ولايتك كلهم وأن كل من ضاع حقه من مسلم أدمي فإنه يحاسبك عند الله يوم القيامة [...] ولا يغرنك أنك شريف، فإن الشرف لا يزيدك إلا تأكيد وجوب طاعة الله عليك»[17].

كما لم يفته أن يؤكد موقفه الثابت هذا للمولى اسماعيل : «ونوصيك بتقوى الله والقيام بالقسط وتعظيم ما أعظم الله وإقامة حدود الله»[18].

هذا النداء الموجه للسلاطين لم يذهب سدى. إذ وجدنا أحد تلاميذته، وهو عبد الملك التجموعتي، ينصب قاضيا على سجلماسة[19] كما وجدنا قاضيا آخر، وهو محمد بن علي الدادسي، يعين على درعة.

وقد اعتبر محمد بن ناصر تعيين هذا الأخير «من أعظم النعم على أهل الوادي، وحسنة من حسنات أمير المؤمنين» (المولى الرشيد)، وذلك لما يتصف به من خصال العفة والورع والحزم والتحري في الأحكام والمضاء في الصدع بالحق إلى درجة أنه، على حد تعبيره، «ما رأينا قبله مثله». ثم تضيف رسالة الشيخ موضحة : «ثم إن رؤساء الضلالة لما لم يجدوا منه ما اعتادوه من أحكام الجور، وكبر عليهم الانقياذ إلى الحق أكثروا الشكوى منه». ومن ثم التمس من تلميذه، قاضي سجلماسة، أن ينبه السلطان — إن وجد للتنبيه سبيلا — إلى عدم السماع «إلى ما يرومه هؤلاء السفهاء»[20].

ولأن هذا القاضي كان يعمل بدون أجرة، وكان فقير الحال، تدخل الشيخ، مرة أخرى، لتصحيح الوضع. هكذا وجه رسالة إلى القائد عبد الله الزينيي، مما ورد فيها : «من أعظم الحسنات التي يرجى لك بها قبول الفوز يوم القيامة أن

(17) رسالة من محمد بن ناصر إلى السلطان المولى الرشيد، بدون تاريخ، م.س، ص 437.
(18) رسالة من محمد بن ناصر إلى السلطان المولى اسماعيل، بدون تاريخ، م.س، ص 436.
(19) أحمد بن خالد الناصري، م.س، ج. 1، ص 259.
(20) رسالة من محمد بن ناصر إلى قاضي سجلماسة عبد الملك التجموعتي، بدون تاريخ، م.س. ص 394. (توجد نسخة من هذه الرسالة في الطلعة...، م، س، ج. 1، ص 259).

تبذل جهدك في أمر القاضي سيدي محمد بن علي الدادسي عند أمير المؤمنين. فإنه رجل تقي لا يقبل رشوة وليس له مال ولا شيء إلا ما يأتيه الله به من الرزق على يد أمير المؤمنين. فاجهد جهدك أن يعوض له ما يقضي به ديونه، ويكفيه مئونة عياله، ونفقة أضيافه، فأصرف همتك حتى يقضيه الله»[21].

تلك، كانت بعض مواقف هذا الشيخ ــ في حدود ما أعلنت عنه رسائله ــ بخصوص أطروحة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومع ذلك يجب القول إن محمد بن ناصر كان يتجنب، ما أمكنه ذلك، الاتصال بالسلاطين، ولو بواسطة الكتابة إليهم[22] وخير مثال على ذلك أنه لما دافع عن القاضي محمد الدادسي، لم يتوجه بالكتابة إلى المولى الرشيد، وإنما كاتب «خدام» السلطان. فهل لهذا الموقف علاقة بالجملة الأخيرة من القولة الآنفة الذكر : «ولم يخطب لملك قط» ؟

والحالة هذه، ماذا كان موقف السلاطين من هذا «الامتناع» ؟

2 ــ الامتناع عن الدعاء للسلاطين في خطبة الجمعة ورد فعل السلطانين المولى الرشيد والمولى اسماعيل :

يبدو من الضروري ــ بادىء ذي بدء ــ أن نميز بخصوص هذا «الامتناع» بين موقفين : موقف المولى الرشيد من جهة، وموقف أخيه المولى اسماعيل من جهة ثانية.

أ ــ موقف المولى الرشيد :

أورد صاحب الدرر، في هذا الصدد، روايتين شفويين : نصت الأولى على أن المولى الرشيد لما بلغه خبر امتناع الشيخ محمد بن ناصر عن الدعاء له على المنبر، في صلاة الجمعة، كتب إليه كتابا شديد اللهجة أمره فيه بالمثول بين يديه، وهدده بأوخم العواقب إن تخلف عن الحضور. فلما فض الشيخ الرسالة وقرأها، كتب في أسفلها : «أقض ما أنت قاض، إنما تقضي هذه الحياة الدنيا». فلما وصل

(21) رسالة من محمد بن ناصر إلى عبد الله الزينبي، بدون تاريخ، م.س، ص 442.
(وانظر نسخة منها أيضا في الطلعة... م.س، ج. 1، ص 260).

(22) نشير إلى أن الرسالتين الموجهتين إلى المولى الرشيد والمولى اسماعيل هما في الواقع جوابان عن رسالتين كان قد توصل بهما من السلطانين، وحيث سنعود إلى إثارة مضمونهما فيما سيرد.

هذا الجواب إلى السلطان ؛ جهز حركة في الحال وأرسلها للإيقاع بالشيخ وزاويته. لكن بعد يومين، وقد زال غضبه، أمر برجوع الحركة وقال : «هذا كلام لا يصدر من قلوب فارغة، ولا من عقول من معرفة الله خالية، ولا حاجة لنا بكلامه. إن شاء خطب بنا وإن شاء لم يخطب، مالنا فيه ولا علينا»[23].

أما الرواية الثانية فتفيد أن السلطان كان قد قر قراره على التنكيل بالزاوية وشيخها. لكن في الوقت الذي كان يستعد فيه لمغادرة مراكش والتوجه إلى درعة ونواحيها، عالجته المنية، وسلم الشيخ[24].

من الواضح أن إضفاء طابع الكرامة على شخص الشيخ هو ما يميز كلتا الروايتين : ففي المرة الأولى تجلت كرامته في جوابه الحكيم الذي أريد منه أن يكون محملا بعدد من الدلالات، والذي علق عليه أحد حفدة الشيخ، صاحب الطلعة، بقوله : «وهو في بابه العجب العجاب»[25]. وفي المرة الثانية تدخلت العناية الإلهية لإنقاذ حياته، إثر الوفاة الفجائية للسلطان.

لكن إذا تركنا جانبا هاتين الروايتين الشفويتين ــ اللتين لا تضيفان أي جديد، اللهم إلا لوك واجترار ما هو مشكوك في صحته، وكذا الاسهام في إبقاء الباب مفتوحاً للقيام بتنظيرات سهلة ووهمية من شأنها أن تساهم في طمس الحقيقة ــ وتساءلنا بالمقابل عن بعض خفايا ذلك النزاع الذي اندلع بين الطرفين، كما يتجلى من بعض الوثائق الجديدة، على قلتها، ماذا نجد ؟

نجد فعلا أن المولى الرشيد ــ بعد أن وضع حدّا لتجزئة المغرب، بقضائه على كل الزعامات التي كان لها طموح سياسي ــ وجه رسالة شديدة اللهجة إلى محمد ابن ناصر تتضمن ثلاث نقط : أولاهما توجيه تهمة إليه مفادها «أنه مظهر ومضمر الجور بالمسلمين»؛ والثانية يأمره فيها «بلزوم السبيل المنجية وتنكب السبيل المخزية»؛ والنقطة الثالثة يخبره ــ من باب التهديد ــ بأنه قادم إلى تلك الناحية[26].

(23) محمد المكي الناصري، **م.س**، ص 417 ؛ وانظر أيضا نفس الرواية عند أحمد الناصري، **م.س**، ج 1، ص 166.

(24) **نفس المرجعين** أعلاه، ص 170–171 بالنسبة للأول، وصفحة 259 بالنسبة للثاني.

(25) أحمد الناصري، **م.س**، ج. 1، ص 166.

(26) رسالة من محمد بن ناصر إلى المولى الرشيد بدون تاريخ، إتحاف المعاصر... **م.س**، ص 437.

ما عسى أن تكون، بالضبط، طبيعة التهمة أو التهم الموجهة إلى الشيخ والمشار إليها بإيجاز لا يخلو من إيحاء ؟

يجوز التخمين، للوهلة الأولى، أن الأمر يتعلق، بكل بساطة، بمسألة الامتناع عن الدعاء للسلطان في خطبة الجمعة. هذا ما يمكن أن يستنتج من كلمة «مضمر». بيد أن هناك ما يفيد أنه تجاوز الإضمار، وأفصح عن أمور تثبت أنه أصبح يعاكس سياسة المخزن وأوامره. وبالفعل، من خلال بعض رسائل الشيخ الموجهة إلى بعض قواد درعة نلاحظ أنه كان يتدخل ـــ مستغلا نفوذه الروحي ـــ لمنعهم من تنفيذ تعليمات السلطان. وقد وجه في هذا الصدد رسالة إلى القائد عبد الله الزينبي مهددا إياه بما عسى أن يتعرض له من آفات الدنيا إن أقدم على انتهاك حرمة الزوايا المجاورة لزاويته : «فاتق الله، ولا تنتهك حرمة الزوايا وأحذر أن يعافى الله هؤلاء المبتلين ويبتليك، فلا تجد مأوى ولا من يأويك، إنا لك من الناصحين»[27].

وفي هذا السياق أيضا كتب إلى القائد عبد الملك بن عبد الكريم يأمره بالأمر التالي : «مما بلغني عنك في قصبة المغاربة، فإن كان جاءك في هدمها أمر من السلطان فنحب أن تؤخرهم عشرة أيام ينقلون أثقالهم، وإن أُمرت أمراً عاما لجميع القصبات المبتدعة فنحب أن تؤخرها في جملة ما أخرت، لأنهم جيران الزاوية، واكتب الجواب، والسلام»[28].

ويتضح من الرسالة الجوابية أن هذا القائد كان خائفا خوفا عظيما من رد فعل السلطان بعد أن نفذ تعليمات الشيخ. وقد أجابه، بهدف الرفع من معنوياته : «أما بعد، فاتق الله وأصبر وأحسن ظنك بالله ولا يكن في قلبك مثقال حبة من خردل أي من خوف المخلوقين، و لاتخف إلا الله، وعليك من الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ وقل إنا لله وإنا إليه راجعون»[29].

تلك، عموما، كانت بعض المعطيات التي على أساسها حرر المولى الرشيد رسالته الآنفة الذكر.

---

(27) رسالة محمد بن ناصر إلى القائد عبد الله الزينبي بدون تاريخ إتحاف المعاصر... **م.س**، ص 442.

(28) رسالة من محمد بن ناصر إلى القائد عبد الملك بن عبد الكريم، بدون تاريخ، **نفسه**، ص 441.

(29) **نفسه** وبدون تاريخ أيضا.

نعود الآن، بعد هذا الفاصل الإيضاحي، إلى طرح السؤال : ماذا كان جواب الشيخ ؟

بخصوص النقطة الأولى، أي التهمة الموجهة إليه والمتمثلة في «أنه يظهر ويضمر الجور بالمسلمين»، أوضح بأنها مجرد «بهتان عظيم» من قبل بعض الحساد الذين ابتلي بهم والذين ما فتئوا ينصبون له الأذى والعداء. وعلى السلطان إذا أراد التحقيق من هذه النقطة أن يسأل «أحدا من أهل الصدق والأمانة». وقد عزز جوابه بالاستشهاد بآيتين قرآنيتين[30].

وكان رده على النقطة الثانية، أي لزوم الطريق التي تؤدي به إلى النجاة، والمتمثلة في طاعة أوامر السلطان، في غاية الوضوح : «وأما أمرك فسمع وطاعة».

وأعلن بخصوص النقطة الثالثة : «وأما قدومك فالله يبارك فيه لنا ولك وللمسلمين». ثم أضاف مباشرة : «فقد فسدت هذه البلاد وعتوا في الهرج والنهب فسادا مرضت به قلوبنا مرضا مزمنا، ونرجو أن يقبل الله بك أودها ويرأب بطلعتك السعيدة فسادها»[31]، مشيرا بذلك إلى النهب الذي كانت تمارسه قبائل أيت عطا على قصور وادي درعة.

إلا أن رسالة الشيخ لم تقف عند هذا الحد، بل أضافت أموراً أخرى، تمثلت في توجيه النصح للسلطان ؛ أولا، على مستوى نشر العدل في الأرض، وإحياء السنة، ومحاربة البدع ؛ وثانيا، في عدم الاغترار بالنسب الشريف والعمل بمشورة العلماء، وهي أمور سبقت الإشارة إليها آنفا.

يتضح، إذن، بما لا يدع مجالا لأي تأويل، بأن مسألة الطاعة والولاء لشخص السلطان لم تكن موضع نقاش. وتلك، أيضا، كانت نصيحته لأهل درعة. ذلك أنه لما بلغ إلى علمهم أن السلطان قادم صوبهم، وأنه عازم على الإيقاع بهم التمسوا منه أن يتوسط لهم لدى السلطان بواسطة القائد عبد الله الزينبي. وقد أجابهم :

---

(30) الآية الأولى : ﴿إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾، والآية الثانية : ﴿يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم...﴾ إلى قوله تعالى : ﴿اتقوا الله إن الله تواب رحيم﴾.

(31) نفس الإحالة المشار إليها في الهامش 26.

«وأما الزينبي فلا حاجة لنا به». وفي الوقت نفسه أوصاهم بما يلي : «وإذا قرب منكم السلطان، فامشوا إليه، وبينوا حالكم، وأنكم على طاعته»[32].

خلاصة القول، «إن الدعاء للملوك على المنابر بدعة»[33]، وبالتالي على السلطان أن يجتنب البدع.

كيف تطورت العلاقة بين الزاوية والمخزن في ظل حكم السلطان المولى اسماعيل ؟

ب ــ موقف المولى اسماعيل :

أول ما يسترعي الانتباه، في هذه العلاقة، أن المولى اسماعيل كان سباقا إلى اتخاذ المبادرة في ربط الجسور مع الشيخ، وذلك بتوجيه رسالة إليه أخبره فيها بأن «مراده ــ وقد قلده الله أمور البلاد ــ هو السعي في مصالح المسلمين». كما أثار انتباهه إلى اهتمامه الخاص بمنطقة وادي درعة وأنه، بالتالي، عازم على تأديب عصاتها. ولم يفته أن يبلغه محبته له ملتمسا منه الدعاء له بالنصر والتوفيق»[34].

وقد جاء الشيخ على هذه الموضوعات الثلاثة بما يلي :

فعن المحبة والدعاء، قال بدوره : «ونحن نحبك أحبك الله ونحب استقامتكم على سيرة جدك المصطفى ﷺ وندعو لك بالتوفيق والنصر والتأييد».

وحول سعيه في مصالح المسلمين، أكد موقفه المشار إليه آنفا : «ونوصيك بتقوى الله، والقيام بالقسط، وتعظيم ما أعظم الله، وإقامة حدود الله»، كما أضاف : «وعدم الاسراف في دماء المسلمين، والعفو والصفح عن الجاني في غير حد من حدود الله».

وأخيرا بخصوص اهتمامه بالمنطقة وعزمه على الإيقاع بعصاة درعة، أجابه : «وأما ما ذكرت من غيرتك على هذا البلد فجزاك الله خيرا، فلاشك أنهم كما وصفت»، لكنه أضاف من باب التوسط : «ولكنهم قوم هلك كبارهم وذووا

---

(32) رسالة بدون تاريخ، أوردها أحمد الناصري، **م.س**، ج. 1، ص 259.

(33) **نفسه**، ونفس الجزء، ص 161.

(34) رسالة من محمد بن ناصر إلى المولى اسماعيل، بدون تاريخ، إتحاف المعاصر **م.س**، ج. 1، ص 259.

الرأي منهم، فبقي منهم أغمار لا عقول لهم، فنحب من همم مولانا أن يعذرهم، فلعل الله يصلح أمورهم على يدك الكريمة»[35].

خلاصة القول إن محمد بن ناصر الذي أعلن ــ من خلال هذه الرسالة ــ عن بيعته للسلطان الجديد، تشبث، كعادته، بموقفه المبدئي الثابت : إبداء النصيحة، والجهر بقول الحق، وفي الآن نفسه حاول أن يثني السلطان عن عزمه على الإيقاع بأهل درعة حتى وإن كان أغلبهم، على حد تعبير الرسائل المخزنية، «لا تناهلم الأحكام الشرعية».

ومن الجدير بالذكر أن نسجل هنا أن الشيخ ظل متشبثا بهذه البيعة رغم أن الجنوب المغربي خرج عن طاعة السلطان، إثر حركة التمرد التي قادها أحمد بن محرز ضد عمه المولى اسماعيل. ذلك أن المحاولات التي بذلها هذا «الزعيم» لجر الشيخ إلى صفه انتهت بالفشل[36]، ولم تنفعه علاقات المجاملة والتودد التي كان قد نسجها مع الشيخ لما كان واليا ــ خلال حكم عمه المولى الرشيد ــ على مناطق شاسعة من الجنوب المغربي (سجلماسة ودرعة وتوات والصحراء...)[37].

بوفاة محمد بن ناصر (1674)، بعد سنتين من حكم المولى اسماعيل، انتقلت مشيخة الزاوية إلى ولده أحمد، بوصية منه، دون أن يترتب على هذا الانتقال أي مشاكل من قبل الإخوة، بالرغم من أنه لم يكن الابن الأكبر سنا، مما يفيد أنه كان قد تشرب تعاليم ومبادىء والده، وتمثلها أحسن تمثل إلى درجة أن سلوكه، في علاقته بالسلطة، يبدو مشابها تماما لسلوك والده : «لا يتعاطى شيئا من الشبهات، ولا يأكل طعام الأمراء، ولا يقبل هديتهم، ولا يبالي بأمير ولا سلطان ولا وزير، ولا يلتفت إليهم في حاجة، ولا يصل إلى سلطان إلا لقضاء حوائج المسلمين، وما ذكر سلطانا في خطبته قط، ولا تأخذه في الله لومة لائم»[38].

---

(35) **نفس المصدر.**

(36) رسالة من محمد بن ناصر إلى أحمد بن محرز بدو تاريخ، إتحاف المعاصر، **م.س**، ص 438.

(37) رسالة من نفس المرسل والمرسل إليه، بدون تاريخ، **م.س**، ص 440.

(38) حسن المعداتي، **الروض اليانع الفائح في مناقب الشيخ محمد الصالح**، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم 1835د، ص 138.

من بين كل النقط المثارة في هذه القولة التي كانت مثار جدل بين الشيخ أحمد بن ناصر والمولى اسماعيل النقطة المتعلقة ـــ مرة أخرى ـــ بمسألة امتناع الشيخ عن الدعاء للسلطان في صلاة الجمعة.

ولقد أمدنا صاحب الطلعة، في هذا الصدد، برواية مخالفة، من حيث الشكل، عن الروايتين السابقتي الذكر. ومضمنها أن وزير السلطان، الغازي بن شقراء، كان قد أضمر الشر لأحمد بن ناصر لما بلغه «أنه لا يذكر اسم السلطان في خطبته». هكذا، دخل المسجد ـــ وقد أدركته الجمعة بزاوية تمجروت ـــ ومعه «سيف صارم». لكن لما شرع الشيخ في الخطبة الثانية أصيب بالذهول «من غير نوم ولا إغماء حتى لم يدر ما قال، ولم يشعر إلا بعد فراغه من الخطبة، حيث علم أن الله حفظه منه».

وتضيف الرواية أنه، بعد ذلك، أخذ عنه الورد، كما اشتكى له من بلية ابتلاه الله بها، وهي «حب النسوان»، وقد مكنه الشيخ ـــ وهو يضحك ـــ من سراويله، ومن ثم عوفي من تلك البلية[39].

نلاحظ أن الكرامة أخذت هنا دلالات أخرى : فبدل أن تتدخل العناية الإلهية لإنقاذ حياة الشيخ بالوفاة الفجائية للسلطان، كما أشارت إلى ذلك الحكاية السابقة مع أبيه، يتحول «القاتل» هذه المرة، بفعل صدمة الاحتكاك مع الشيخ والاستماع إلى كلامه، إلى تابع من أتباع الزاوية، بل ويعالج من «المرض» الذي كان يشتكي منه (وإن كان «المرض». هنا، من النوع الذي يدفع المستمع إلى الضحك بعد أن كان في البداية يكتم أنفاسه وهو ينتظر أن يسمع رأس الشيخ تقطع بالسيف الصارم). لكن، في الحالتين، فإن النتيجة واحدة : ينجو الشيخ، الذي أريد به الشر، ويخرج من المباراة منتصراً.

بيد أن التحليل التاريخي يلزمه أن يلتقط من هذه الرواية أمورا تتجاوز ما تعكسه أدبيات الكرامة، من خلال دوائرها المغلقة. وأهم هذه الأمور، ولاشك، أن الزاوية أصبحت، بفعل نفوذها الروحي، تستقطب عناصر مخزنية نافذة، ومعنى هذا أن تجنب ذكر اسم السلطان في خطبة الجمعة لم يكن يعنى أبداً أن الزاوية

---

(39) أحمد الناصري، م.س، ج.2، ص 106–107.

كانت لا تعترف بمشروعية السلطة الحاكمة وإنما يعني فقط تطبيق السنة ومحاربة البدع، ومن ضمنها الدعاء للسلطان في صلاة الجمعة. ويكفي أن نشير هنا، على سبيل المثال، إلى أن أحمد بن ناصر، مثل والده، لم يحشر نفسه في الصراع الدائر حول السلطة بين أولاد السلطان، بل وجدناه يقوم من تلقائية ذاته بوظيفة الصلح بين ولديه، حقنا لدماء المسلمين، وذلك لما حاصر مولاي عبد المالك أخاه المولى ابا النصر بقصبة أغلان، القرية من عقر الزاوية[40].

ومع ذلك يجب القول إن هذا النفوذ الروحي المتنامي للزاوية والمستقل بذاته أقلق ــ ولاشك ــ راحة المولى اسماعيل. ليس فقط لأن كرامته يلزمها أن تكون فوق كل الكرامات، بل كذلك إن كل الكرامات التي يتمتع بها أصحاب الزوايا يلزمها أن تظهر للخاصة والعامة، ولأصحاب الزوايا أنفسهم، بأنها مستمدة من كراماته وإنعاماته.

وفي هذا السياق جاء قراره بمنع الشيخ من السفر إلى الحج لسنتين متواليتين : 1119-1120/1707-1708.

ــ **الحج بإذن السلطان :**

ما هي الملابسات التي أحاطت بهذا المنع ؟ وكيف انتهت ؟

من المعلوم أن مراكز انطلاق الحجاج المغاربة، أو ما يسمى بالركب الحجي، كانت متعددة. أهمها ركبان : الركب الفاسي والركب السجلماسي[41]. وهذا الأخير كان ينطلق من سجلماسة ويذهب فيه أهل تافيلالت وأهل درعة ومن انضاف اليهم. وباعتبار أن أمر اختيار رئيس الركب السجلماسي كان يترك لأهل الركب[42] ــ خلافا لرئيس الركب الفاسي الذي كان يعين من قبل السلطان ــ

---

(40) أحمد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدارالبيضاء، 1956، ج.7، ص 90. ونشير إلى أن النزاع الذي وقع بين الأخوين تم سنة 1113/1701-1702.

(41) محمد المنوني، **ركب الحاج المغربي**، مطبعة المخزن، تطوان، 1953، (أما الركاب الأخرى فهي الركب المراكشي، والركب الشنقيطي : وهذه الركاب الأربعة تسلك كلها طريق البر، ذهابا وإيابا. أما الركب الخامس، وهو الركب البحري، فيسلك طريق البحر.

(42) **نفسه**، ص 33.

فقد كان منتظرا أن تفوت رئاسته، بشكل تلقائي، إلى أحمد بن ناصر لما عزم على التوجه إلى الحج في العام 1707/1119، خصوصا وأنه سبق له أن حج ثلاث مرات. وهنا تدخل المولى اسماعيل الذي وجه إليه رسالة أشار إليها الشيخ — في «رحلته» — في جملة واحدة : «يطلب منا القدوم للموادعة». ثم أضاف مباشرة : «فعزمت على إتمام ما خرجت إليه، وأشار أصحابنا بإسعافه وإتيانه بجميع الركب ويكون السفر على تازة مع الركب الفاسي. فلم يظهر لي وجه. وكثر القيل والقال [...] فاستخرت الله تعالى وتوجهت إليه في شرذمة قليلة، وتركت الركب بسجلماسة. ولما وصلنا إلى مكناسة نزلنا بضريح الشيخ سيدي عبد الرحمان المجذوب بأمر السلطان [...] ومكثنا أياما لا نراه ولا يرانا، ورسله تتردد إلينا يشيرون بالقعود عن السفر هذا العام (يعني 1707/1119) لأغراض للسلطان توهمها، يجب على زعمهم إسعافه لذلك. فامتنعت كل الامتناع من التخلف. ثم أتاني مع أرباب دولته، فالتقينا معه في صحن المسجد، فتأدب وتودد، وذكر أن التخلف، في هذا العام هو سداد الأمة لما رعاها من الروع، وزعم أنهم يطمئنون بمكثنا بين ظهرانيهم. فأجبته إلى ذلك ورجعنا إلى أصحابنا الذين بسجلماسة» مختتما كلامه بالقول إن الركب تابع رحلته أما هو فرجع إلى داره، مع بعض أصحابه[43].

يمكن، انطلاقا من هذه الرواية التي أوردها الشيخ في رحلته[44] إبداء ثلاث ملاحظات :

أولها، أن السلطان لم يكن يهدف إلى إلغاء الرحلة، وإنما كان هدفه تحويل انطلاقة الركب. إذ بدل أن تتم، كما هي العادة، من سجلماسة، قرر أن تكون من فاس، ومن ثم يتم إدماج الركبين في ركب واحد. ومعنى ذلك، سحب الرئاسة من الشيخ وتفويتها لشخص آخر، يختاره السلطان، من الذين يدعون له، في خطبة

(43) اعتمدنا في هذا الاستشهاد على النص الذي أورده أحمد الناصري في الطلعة، **م.س**، ج. 2، ص 78–79.

(44) نثير الانتباه هنا إلى أننا استبعدنا عدداً من الإشارات التي أوردها صاحب الدرر، وصاحب الروض اليانع، وصاحب الطلعة والاستقصا حول هذا المنع وما صاحبه من لقاء الشيخ بالسلطان، بسبب ما يشوبها من مبالغات وتحريفات، الهدف منها، كالعادة، إثبات كرامات الشيخ، إلى درجة أن القارىء يخرج منها بخلاصة مفادها أن المنتصر، في النهاية، هو الشيخ !

الجمعة، على امتداد الطريق. وهذا ما فطن إليه الشيخ، ورفض قبوله، كما رفض الانصياع إلى الفئة التي تبنت رأي السلطان. وقد ترتب على ذلك انشقاق في الرأي وسط الركب : («وكثر القيل والقال»). ولقد اهتدى في الأخير إلى حل وسط : ترك الركب في سجلماسة، وتوجه ــ مع ثلة من أصحابه ــ لملاقاة السلطان بمكناس.

ثانيا، أن سلوك السلطان اتسم، في البداية، بالجفاء، مما يفيد أنه كان غاضبا عليه : أولا لما فرض عليه الإقامة بضريح ضريح عبد الرحمان المجذوب، وثانيا بعدم استقباله بنفسه، مكتفيا بإرسال رسله إليه لإقناعه بالعودة إلى حال سبيله، والعدول عن التوجه للحج. ولقد أردك الشيخ عمق الإهانة الموجهة إليه، ومن ثم كان تشبثه بموقفه : الإصرار على السفر، أو إقناعه، على الأقل، من قبل السلطان نفسه بسبب المنع.

ثالثا، تنازل المولى اسماعيل أخيرا ــ احتراما لوجاهة الشيخ الذي قبل لعبة التحدي ــ وقدومه بنفسه لمقر إقامة الشيخ. حيث «أقنعه»، بلغة الايحاء والرمز، بأن مكوثة وسط قومه أنفع للمسليمن من سفره. وعاد الشيخ إلى داره، وتابع الركب الذي كان ينتظر النتيجة بسجلماسة رحلته، بدون الشيخ[45].

وقد تكرر المنع أيضا في السنة الموالية (1708/1120). وحسب نص الرحلة دائما، فالسلطان كان قد وجه إليه رسالة ــ مع بعض أصحابه ــ مما ورد فيها : «إن عزمتم على التوجه إلى الحرمين الشريفين فتفاوضوا في ذلك مع ولدنا فلان فإنه وارد عليكم عاملا، وما اتفقتم عليه فاعلمونا به ولا يكون إلا خير»[46]. لكن ماذا وقع لما ورد ابن السلطان والتقى بالشيخ ؟ وقع أن أخبره «بأن أباه صرح له بعدم السفر، لوجوه انتحلها، وأوهام تخيلها، لم يكن فيها شيء»[47].

من الواضح أن الأمر يتعلق، مرة أخرى، بموقف الشيخ من مسألة الدعاء للسلطان في خطبة الجمعة. وبالتالي كان هذا الضغط للتخلي عن هذا الموقف.

(45) نشير هنا إلى الخطإ الذي وقع فيه علي أنكام لما قال إن الحجاج رجعوا إلى حال سبيلهم تلبية لدعوة السلطان **!م.س**، ج. 1، ص 378.

(46) **مصدر الإحالة 43**، ص 79.

(47) **نفسه**، ونفس الصفحة.

حتى إذا جاءه الإذن، أخيراً، بالسفر في العام 1709/1121، لوحظ أنه، مع ذلك، لم يحظ برئاسة الركب الحجي على امتداد كل الطريق، إذ مع التقاء الركبين، الفاسي والسجلماسي، انتقلت الرئاسة إلى أمير الركب الفاسي، الشيخ العربي بن أحمد بن يوسف العلوي[48]، وبذلك فوت عليه السلطان أمر «الرئاسة»، وتلك كانت حجته الرابعة والأخيرة.

هل يجوز أن نقول، بعد هذا، كما زعم حمودي، إن السلطان منع أحمد بن ناصر من الحج لمدة أربع سنوات، وأن هذا المنع جاء بسبب النزاع حول مسألة الطريق والتعارضات الاقتصادية بين الزاوية والمخزن، وأن هذا النزاع لم ينته، مع ذلك، إلى أي اتفاق[49]؟!

إن هذا القول لا يعدو أن يكون مجرد تشويه لنص الرحلة الذي أوردناه، وإن لم يكن التشويه الوحيد. وهنا نتساءل : ألم يفكر المولى اسماعيل في استعمال وسيلة أخرى، أكثر نجاعة، للدفع بالشيخ إلى التنازل عن موقفه، ونقصد بذلك حرمانه من الامتيازات الجبائية التي كانت تستفيد منها بقية الزوايا الأكثر ولاءً والأكثر تبعية ؟

ــ مسألة الامتيازات الجبائية :

حول هذا السؤال، وفي إطار الدفاع عن أطروحة العداء السافر الذي كان يكنه المخزن للزاوية على امتداد الفترة الممتدة بين آخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثاني عشر، أكد حمودي، بكل ثقة، أن المخزن استعمل هذا السلاح. ومن الأدلة التي قدم في هذا الصدد : رفض السلاطين العلويين الإنعام على شيوخ الزاوية بأي ظهير من ظهائر الامتيازات، كما فعلوا مع زوايا أخرى. لينتهي بسهولة، إلى تقديم فرضية مفادها أن الهدف من هذا «الحرمان» هو أن تبقى السلطة المركزية محتفظة بسلاح إمكانية إخضاعهم، في الوقت المناسب، إلى نفس «الالتزامات»

---

(48) محمد المنوني، م.س، ص 34 (نقلا عن الرحلة الناصرية، ج. 1، ص 27).

(49) Abdallah HAMMOUDI, «Sainteté, pouvoir et Societé : Tamgrout aux XVII^e et XVIII Siècles», **Annales, E.S.C.** 35 Année, N 3-4, Mai-Aôut, 1980, p. 635.

(ونشير لمزيد من الإيضاح إلى أن هذا الاستنتاج الذي قدمه حمودي، مستنبط من نص الرحلة الذي أوردناه).

المفروضة على العوام[50].

قبل أن نثبت، مرة أخرى، مدى بطلان هذا الكلام المتسرع، يبدو من الضروري أن نثير المسألة منذ أصولها. والأصول، في حدود أقدم وثيقة نتوفر عليها تعود إلى عهد حكم الأمير مولاي محمد الشريف الذي أخضع منطقة درعة إلى نفوذه سنة 1642، (كما أشرنا إلى ذلك في بداية التقديم). إلا أن الطريف في الأمر هو أن هذه الوثيقة، التي هي عبارة عن ظهير، لم تكتب من قبل الأمير، وإنما كتبت بخط يد الشيخ محمد بن ناصر نفسه. يقول الظهير : «ليعلم أن حامله أخانا الصالح سيدي علي بن القوي اليحيوي خديم خالص للزواية، فجل تصرفاته لله في حوائجها، فهو منا وإلينا، يسعه ما يسعنا وليس من أمر العامة في شيء، فماله مالنا»[51].

على ماذا يدل هذا الظهير ؟ يدل أولا، على أن الزاوية كانت معفاة منذ نشأتها مما يلزم العوام. ومعنى هذا أن الامتياز المتكلم عنه هنا يعود، في الواقع، إلى عهد السعديين، خصوصا إذا علمنا أن سياسة توزيع ظهائر التوقير والاحترام، وما تتضمنه من امتيازات جبائية تعود إلى هذه الفترة (أي فترة حكم السعديين). ويدل، ثانيا، على أن العلاقة بين الأمير مولاي محمد والشيخ محمد بن ناصر كانت علاقة ممتازة، أو بتعبير الشيخ في إحدى رسائله، كانت تنبني على «محبة كبيرة»[52]، مما جعل الأمير يفوض للشيخ صلاحية إصدار الظهير بنفسه. ويدل أخيرا، وليس آخرا، على أن كلمته كانت مسموعة في المنطقة. وإذا اكتفينا بمثال واحد، يجب أن نقول إنه كان يعطي أوامره حتى لأصحاب النفوذ غير الخاضعين لسلطة المخزن : «فاتركوا سبيل حامله سيدي أبي القاسم بن الحسين وأولاد أخيه، واتقوا الله فيهم، ولا تطالبوهم بغرم ولا سخرة ولا غير ذلك، فليس لكم عليهم سبيل»[53].

---

(50) **نفس المرجع**، ص 634-635.

(51) إتحاف المعاصر... (صندوق تاريخ)، **م.س**، ص 441.

(52) رسالة من محمد بن ناصر إلى أحمد بن محرز، بدون تاريخ، **نفسه**، ص 440.

(53) رسالة من محمد بن ناصر إلى أعيان جماعة بني ثابت وأولاد العطار، خصوصا منهم سيدي محمد بن علي وأولاد سيدي بلحاج محمد والحاج عبد الله وأخاه الحاج الحسين بدون تاريخ، **نفسه**، ص 443.

هل يجوز أن نقول إن المولى الرشيد (1668-1672) خرق عليه هذه العادة ؟ من المستبعد ذلك بدليل أن عدداً من القواد، المكلفين بأمر الجباية، كانوا يكنون له التقدير والاحترام الكبيرين. وهكذا وجدناه ينوه بأحدهم ويدافع عنه لما اتهم بأنه يتعامل برفق مع الرعية : «فإن من التعاون على البر والتقوى أن تتطلف في نصح أمير المؤمنين (مولاي الرشيد) في أمر القائد عبد الملك أن لا يصغي لقول طاعن فيه حتى يتثبت، فإني ما رأيت في درعة قائدا أرفق منه بالمساكين ولا أقل مبالاة بالظالم»[54]. وفي حالات أخرى وجدناه يلتجيء إلى استخدام نفوذه الروحي لردع قواد آخرين ممن تجاوزا ــ في نظره ــ حدودهم، وفي الآن نفسه يلتمس من السلطان أن يعطي أوامره بإيقاف هذه التجاوزات، كما وقع له، على سبيل المثال، مع القائد يحيى الصبيحي وإن في زاوية مجاورة، ليست بزاويته، كما يتضح من الرسالة التالية : «وبعد، فاصرف الخيل على أهل زاوية سيد الناس[55] حتى يأتي جواب السلطان سدده الله، فإني كتبت إليه»[56].

نكتفي بهذه الأمثلة، وننتقل إلى فترة حكم المولى اسماعيل ــ باعتبار أنه في عهده أعيد العمل، بشكل ممنهج، بسياسة توزيع ظهائر الامتيازات، على شاكلة ما كان قد سنه السعديون ــ لنعيد طرح السؤال : هل، فعلا، لم تحظ الزاوية بأي امتياز في عهد هذا السلطان ؟

بلى، إنها حظيت على الأقل ــ في حدود ما كشفت عنه إحدى الدراسات الحديثة ــ بظهيرين : أحدهما، وهو المهم، موجه إلى كافة أولاد الشيخ محمد بن ناصر، وبالضبط القاطنون منهم بزاوية تمجروت، والآخر للشيخ أحمد بن

---

(54) رسالة من محمد بن ناصر إلى قاضي سجلماسة عبد المالك التجموعتي، بدون تاريخ، **م.س،** ص 397. (وأنظر نسخة أخرى أوردها أحمد الناصري، الطلعة...**م.س،** ج. 1، ص 259).

(55) المقصود بسيد الناس هو رسول الله ﷺ. وقد أسست هذه الزاوية، القريبة من زاوية تمجروت، في القرن الثامن الهجري، من قبل أبي اسحاق الأنصاري الملقب بابراهيم الحاج، وهو أحد اجداد أبو حفص عمر الأنصاري مؤسس زاوية تمجروت. أنظر حول هذه الزاوية : محمد حجي، **الحركة الفكرية بالمغرب،** منشورات المغرب للتكاليف والترجمة والنشر 1977، ج. 2، ص 542-543.

(56) رسالة من محمد بن ناصر إلى القائد يحيى الصبيحي، بدون تاريخ، إتحاف المعاصر... **م.س،** ص 442.

ناصر[57].

وهكذا، إذا كان الظهير الموجه للشيخ أحمد بن ناصر هو من نوع الظهائر العامة، أي أنه لم يتجاوز إسدال أردية التوقير والاحترام على شخص المرابط، فإن الظهير الخاص بأولاد محمد بن ناصر القاطنين بالزاوية الأم ـــ وضمنهم بطبيعة الحال المرابط أحمد ـــ قد نص، بكل دقة، على نوع الامتيازات الممنوحة لهم. وهي إعفاؤهم، أولا، من كل الكلف والوظائف[58]، ثم إعفاؤهم، ثانيا، من واجبات الزكاة والأعشار، على أساس أن يقوموا بأنفسهم بتوزيعها على ضعفائهم وفقرائهم، هذا فضلا عن احترام وتوقير زاويتهم الأم وبقية فروعها.

فما معنى هذا ؟ معناه، بإيجاز، أن فروع الزاوية الموجودة غداة صدور هذا الظهير (أو تلك التي ستؤسس فيما بعد) لم تكن تستفيد من امتيازات الزاوية الأم. بعبارة أخرى، كان يلزمها أداء الزكاة والأعشار للمخزن، وربما أيضا الكلف والوظائف، اللهم إلا إذا حصلت، من جديد، على ظهير آخر يحدد نوع الامتيازات الممنوحة، وهذا ما كان عليه الأمر مع مجموع الزوايا المخزنية، بما فيها الأكثر ولاء وتبعية لشخص السلطان.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يجب أن نشير إلى أن مفعول هذه الظهائر كان محدودا في حكم السلطان الذي أصدره. وبالتالي لأجل الاستفادة من هذه الامتيازات كان من اللازم تجديدها ـــ بواسطة ظهير آخر ـــ مع بداية حكم أي سلطان جديد : إنه السلاح الذي ظل بيد المخزن لكسب ولاء وطاعة الزوايا بشكل مستمر. إلا أنه لم يكن السلاح الوحيد. لقد استغل المخزن وظيفته التحكيمة ـــ بمناسبة اندلاع النزاع حول المشيخة بين أفراد أسرة الشيخ المتوفى ـــ للنفاذ

---

(57) علي أنكام، **م.س**، ج. 2، ص 500–501. (ونود أن نشير إلى أنه أغفل إيراد تاريخ صدورهما، ومن ثم وجب التنبيه !). ونثير الانتباه، أيضا، إلى أن أحمد بن ناصر لم يخلف سوى البنات، ومن ثم انعدم موجب الاستفادة !

(58) المقصود بالتكاليف ـــ حسب ما تفصح عنه وثائق القرن التاسع عشر ـــ هي واجبات الحركة ولوازمها، ومئونة الضيوف، والسخاري. أما الوظائف فكان يقصد بها، أحيانا، هدايا الأعياد الدينية الثلاثة (عيد المولد النبوي وعيد الفطر وعيد الأضحى)، أما الواجبات، فهي الزكوات والأعشار.

إلى مؤسسة الزوايا، وقد كان من نتيجة ذلك أن أصبحت مشروعية مشيخة الشيخ مستمدة من تزكية السلطان.

بوصولنا إلى هذه النتيجة التي وقعت مباشرة إثر وفاة الشيخ أحمد بن ناصر (1717) يحق أن نتكلم عن نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة.

ثانيا : المرحلة الثانية : مشكلة المشيخة والتبعية التدريجية للمخزن (1717-1886) :

إذا كانت الخاصية الأساسية التي ميزت زاوية تمجروت على امتداد كل هذه الفترة الطويلة (حوالي قرنين إلا ربع قرن) هي تجدد النزاعات حول المشيخة بشكل دوري غداة وفاة كل شيخ، واحتكامها إلى المخزن لحل تلك النزاعات، فقد كان من الطبيعي أن يكون لهذا التحكيم أثره في فقدان الزاوية استقلالها وبالتالي تبعيتها التدريجية للمخزن. ولقد شكلت ظاهرة حصول الشيخ على تعيين من قبل السلطان نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة.

1 ــ مرحلة ما قبل تعيين الشيخ من قبل السلطان (1717-1788) :

بوفاة أحمد بن ناصر ــ الذي لم يخلف سوى البنات ــ اندلع النزاع بين الورثة حول من يتولى أمر مشيخة الزاوية. ولقد كان من بين هؤلاء الورثة أحد أصحاب الشيخ المتوفى، الذي لم تكن له أي صلة بالأسرة الناصرية المنحدرة من الشيخ محمد بن ناصر، وهو الحسين بن شرحبيل البوسعيدي(59) حيث بادر إلى فرض نفسه شيخا على الزاوية، وذلك بتوليه مهمة التدريس وتلقين الورد للطلبة والمريدين المقيمين في الزاوية.

هكذا، وجدت الأسرة الناصرية ــ ممثلة في حفدة الشيخ محمد بن ناصر ــ نفسها مضطرة، إزاء هذا الانقلاب، إلى الاستنجاد بالمخزن لإخراجها من هذه الورطة. ولقد انتهت الحكاية ــ في حدود ما أخبرتنا به رسالة أحد طلبة الحسين ابن شرحبيل ــ باستدعاء المولى الشريف بن المولى اسماعيل، عامل السلطان على درعة، كلا الطرفين المتنازعين، وأجرى بينهما محاكمة، بحضور القاضي سيدي

(59) حول هذا الفقيه العالم انظر بصفة خاصة : محمد المختار السوسي، **المعسول**، مطبعة النجاح، الدارالبيضاء، 1380/ 1961، ج. 18، صفحة 240 وما بعدها.

عبد الكبير، انتهت بتنصيب أحد حفدة محمد بن ناصر، وهو موسى بن محمد ابن مَحمد بن ناصر، شيخا على الزاوية، وطرد ابن شرحبيل من الزاوية، بعد أن تبين أنه لا يتوفر على أي وصية[60].

غير أن ما يثير الانتباه في هذا التنصيب، هو أن موسى بن ناصر لم يكن مجهولا من قبل المولى اسماعيل : فلقد سبق له أن قضى بقصره بمكناس، بأمر من السلطان نفسه، حوالي مدة سنة، وذلك لما أرسله عمه الشيخ أحمد بن ناصر «في بعض المآرب»، حظي خلالها بالتفاته خاصة من السلطان لما أبانه من كفاءة معرفية، في أحد المجالس العلمية، التي كان يحضرها السلطان[61].

وإذا أضفنا إلى هذا تردده لدى قصر السلطان خلال مدة مشيخته[62] جاز أن نقول إن مسألة الامتناع عن الدعاء للسلطان في خطبة الجمعة لم تعد واردة بالمرة، ومن ثم وقع السكوت عنها في كتب الإخباريين ومن أرخ لشيوخ الزاوية.

ومن المرجح جدا أن هذا النزاع اندلع من جديد إثر وفاة الشيخ موسى (1729)، وإلا بماذا نفسر انسحاب عبد الله بن محمد، أخ موسى، ــ الذي لم تدم مشيخته سوى نحو ثلاثة أشهر ــ لحساب ابن أخيه، جعفر بن موسى ؟ هل ورعا منه، كما حاول أن يقنعنا بذلك المؤرخ الرسمي للزاوية، صاحب الطلعة[63] ؟ أم أن هناك ضغوطا كانت أقوى منه هي التي جعلته ينسحب، خصوصا إذا تذكرنا أن القاعدة الشرعية، في هذا الباب، تنص على أن الأولى بالإرث هو الابن وليس الأخ (بالطبع، مع توفر الشروط) ؟

في الوقت الذي يصعب فيه الجزم بأي جواب ــ باعتبار أن الأمر يتعلق بحلقة من الحلقات المفقودة ــ يمكن الإدلاء، مع ذلك، بالملاحظة التالية :

---

(60) رسالة من محمد بن ابراهيم الصوابي إلى والديه وإخوانه وأخواته وجميع ما احتوت عليه دارهم، بتاريخ 13 شوال 1720/1132، أوردها محمد المختار السوسي، **م.س**، ص 241. وهكذا بالانطلاق من تاريخ كتابة هذه الرسالة يجوز أن نقول إن هذا النزاع قد طال على الأقل حوالي ثلاث سنوات. ومعنى هذا أن التاريخ الذي يقدم بخصوص بداية تولية الشيخ الثالث للزاوية موسى بن محمد وهو 1129هـ/1717 غير صحيح !

(61) محمد المكي الناصري، **م.س**، ص 527-529.

(62) **نفسه**، ص 555.

(63) أحمد الناصري، **م.س**، ج. 2، ص 128.

إن هذا النزاع ترافق مع فترة غياب سلطة المخزن، بفعل أزمة الحكم التي عرفتها الدولة إثر وفاة المولى اساعيل، وهي الأزمة التي استمرت، كما هو معلوم، لمدة ثلاثين سنة (1727–1757) وبالتالي كان على الزاوية أن تختار بين أمرين : إما أن تدخل بدورها في دوامة النزاع، وهو ما سيعرضها لعواقب غير سارة، وهذا ما تجنبته، وإما أن تستغل فرصة غياب سلطة المخزن وأزمة المجتمع وحاجته الماسة إلى وظائفها، فتجمد تناقضاتها الداخلية ــ ولو مؤقتا ــ وهو الاختيار الذي اختارته وربحت منه الكثير : توسيع فروعها، والزيادة في ممتلكات أحباسها.

وهكذا بانتهاء أزمة الحكم، وتمكن السلطان محمد بن عبد الله (1757–1790) من الإمساك بزمام السلطة، وجدنا شيخ الزاوية يوسف بن محمد الكبير (1744–1783) ــ عم الشيخ جعفر بن موسى (1729–1744) ــ يبادر إلى الحضور في حفلة تقديم البيعة للسلطان سنة 1761[64]، كما وجدناه حاضرا إلى جانبه في الحصار المضروب على الجديدة سنة 1769[65]، وهو الحصار الذي توج بتحريرها، في السنة نفسها، من الاحتلال البرتغالي . ويكفي أن نشير هنا إلى فقرة من رسالة السلطان إلى الشيخ يوسف حتى تتضح لنا بعض جوانب العلاقة بين الطرفين : «ونحن وإياكم على المحبة التي لا يتزلزل مرصوصها، ولا يتأول منصوصها، وزودونا بصالح دعواتكم، ونجيج رغباتكم... والله يعيننا وإياكم على القيام بأمور الدين»[66].

وفي سياق هذه العلاقة الوطيدة استفادت الزاوية ابتداء من العام 1189/ 1776–75 من امتياز جديد : حصولها، سنويا، على عشرة قناطير من معدن الحديد[67].

---

(64) Marcel BODIN, **op.cit,** p. 276.

(65) G. DRAGUE, **op.cit,** p. 191

(66) رسالة من السلطان محمد بن عبد الله إلى المرابط يوسف الناصري، بتاريخ 28 حجة 1177/ 1764.
أوردها محمد المنوني، **دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمجروت**، المحمدية مطبعة فضالة 1985، ص 32.

(67) عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، المطبعة الوطنية، الرباط، ج. 3، ص 226. وقد جدد هذا الإنعام بواسطة ظهير مؤرخ في 10 محرم=

وإذا علمنا بالإضافة إلى كل هذا أن السلطان كان ناصريا، فهمنا عندئذ كيف أن الزاوية استفادت من هذه العلاقة لتزيد من توسيع شبكة فروعها وبالتالي من مداخيلها.

2 ـــ مرحلة ما بعد تعيين الشيخ من قبل السلطان (1788–1886) :

لكن بوفاة الشيخ يوسف (1783) ـــ الذي خلف خمسة وعشرين ولدا ـــ اندلع النزاع، مرة أخرى، حول أمر المشيخة. فماذا كان رد فعل السلطان تجاه هذا النزاع، (وهو الذي أخذ الورد الناصري عن الشيخ يوسف) ؟

أشار حمودي، بخصوص هذه النقطة، إلى أن السلطان انتهج سياسة جديدة تمثلت في استغلال النزاعات الداخلية للأسرة لتنصيب الشيوخ الموالين له. ولإقناع القارىء بصحة هذه الفكرة، إلى درجة اليقين الذي لا يشوبه أي شك، أحال القارىء إلى ملخص ثلاث رسائل ـــ وهي من وثائق الزاوية ـــ وهذا ملخصها : الرسالة الأولى مؤرخة في 1784، وهي موجهة إلى أهل درعة يحثهم فيها على أن لا يتركوا أي مقيم في درعة سوى مرشحه المفضل. والأخريان ـــ وهما مؤرخان في 1788 ـــ تؤكدان تعيين هذا المرشح وتأمران منافسه بالإقامة الجبرية في مراكش[68].

ذلكم، بالحرف، ما أورده حمودي. وقبل إصدار أي حكم مسبق على هذا «الكلام»، نترك إحدى رسائل السلطان الموجهة إلى أشياخ درعة وكافة أعيان أخماسها، خصوصا منهم الشيخ الزبير والشيخ محمد المزواري، تخبرنا عن موقفه من هذا النزاع : «...وها نحن لما ذكروا لنا ذلك وتحققنا منهم[69] خرجنا من

= 1273/ 10 شتنبر 1856 ؛ انظر **نفس المرجع**، ج. 5، ص 122–123. كما جدد في عهد الحماية ابتداءً من سنة 1914 ثم في سنة 1923؛ انظر :

Paul MARTEY, «Les Zaouias Marocaines et le Makhzen», **Revue des études islamiques,** 1992 Cahier IV, p. 585.

(68) Abdellah HAMMOUDI, **op.cit,** p. 635 et note N° 67

(69) الاشارة هنا إلى تحقق السلطان ـــ انطلاقا مما أخبره به فقهاء مراكش ـــ من أن مؤسس زاوية تمجروت ومشتري أحباسها ليس هو سيدي محمد بن ناصر وإنما سيدي عبد الله بن الحسين لقباب. غير أننا نود أن نشير هنا إلى أن المعلومات التي قدمها فقهاء مراكش للسلطان حول مؤسس الزاوية وأول من قام بالتحبيس ليست بمعلومات جديدة. ذلك أن أبا علي

عهدة تلك الزاوية الناصرية وتركنا عهدتنا في رقبتكم. فأنتم الذين تنظرون فيها وتتكلمون على مصالحها. فانظروا أنتم من يصلح للوقوف عليها والنظر في مصالحها من الذين تعرفون أنه لا يبذر أحباسها وأنه يقف في خدمتها واكتبوا له الولاية عليها ويشتغل في حينه بالتصرف فيها والوقوف عليها [...] الحاصل أمر الزاوية في رقبتكم وفي عهدتكم وأنا خارج من عهدتنا لا أتكلم فيها أبداً بحول الله»[70].

يتضح، إذن، من هذا الجواب ــ الذي غاب عن حمودي ــ أمران اثنان : أولهما، إعلان السلطان انسحابه من الزاوية، كأحد أتباعها، حتى يبعد عنه كل شبهة من شبهات الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك من الأطراف المتنازعة حول أمر المشيخة؛ والثاني، تكليف أشياخ درعة وأعيان أخماسها ومن أسماهم في رسالته، بمسؤولية اختيار الشيخ الذي يرون أنه أهل للقيام بمصالح الزاوية وأحباسها، وتنصيبه، وتحرير عقد بذلك.

بناء على هذا الجواب، كيف يمكن أن نعيد قراءة الرسائل الثلاث التي أشار إليها حمودي، وإن كنا، مع ذلك، لا نتوفر سوى على ملخصها ؟!

من الواضح أن أشياخ درعة اجتمعوا ــ إثر توصلهم بجواب السلطان ــ ونصبوا أحد أولاد الشيخ المتوفى على مشيخة الزاوية، وهو علي بن يوسف (1773-1819). إلا أن هذا التنصيب لم يرض منافسه الأساسي[71]، فأصر على البقاء في درعة ــ أو بالأحرى في الزاوية ــ بهدف التشويش على الشيخ الجديد. ومن ثم كان من الطبيعي، بل من الضروري، إخبار السلطان بهذه النتيجة. لكن، ما عسى أن يكون جواب السلطان وقد سبق له أن أخبرهم بأن «أمر الزاوية

= اليوسي، المتوفى سنة 1102هـ/1690م، سبق له أن أثار هذه المسألة في فهرسته، وعنها نقل القادري ما سبق أن أشرنا إليه، ولو بإيجاز، في متن الهامش رقم 5. وبالتالي فالتبرير الذي قدمه السلطان لإعلان انسحابه من الزاوية، هو مجرد تعلة ليس إلا. ويبدو أن السبب الأساسي لهذا الانسحاب هو إبعاد الشبهة عنه حتى لا يتهم بكونه حشر نفسه في أمور المشيخة.

(70) رسالة من السلطان محمد بن عبد الله إلى أشياخ درعة وكافة أعيان أخماسها، سبقت الاشارة إلى مصدرها في الهامش رقم 5. ونود هنا أن نثير الانتباه إلى أن هذه الرسالة وإن كانت بدون تاريخ، فمن الواضح من سياق الأحداث أنها كتبت في العام 1197هـ/1773م.

(71) إن هذا المنافس ــ الذي نجهل هويته ــ هو واحد من اثنين : إما أن يكون أحد أعمامه أو أحد إخوانه (على غرار ما كان عليه أمر المنافسة حول السلطنة).

في رقبتهم» وبأنه «لن يتكلم فيها أبدا» ؟ بالطبع لا يمكنه ــ تلافيا لأي تناقض ــ إلا أن يزكي اختيارهم ويباركه، وفي الوقت نفسه يخبرهم بأنه عليهم أن يقوموا بأنفسهم بإخراج المنافس «الموشوش» من درعة : ذلك، بالضبط، هو سياق ومضمون الرسالة الأولى، المؤرخة في 1784.

لكن، هل كان لهذا الجواب من مفعول معين ؟ قطعا، لا. لقد عجزوا عن طرد المنافس من درعة، لأنه كان بدوره يستند إلى عصبيات تدعمه. ولقد ظل الأمر على هذا الحال إلى العام 1788، مما يفيد أن النزاع بين الطرفين لم يتوقف، وتلك حلقة أخرى من الحلقات المجهولة في تاريخ هذه النزاعات.

كان على السلطان، إذن، أن يتدخل لوضع حد لهذا النزاع. وفي هذا السياق قام باجرائين : أحدهما إصدار ظهير يؤكد فيه إقرار الشيخ المتولي أمر الزاوية، والآخر، توجيه الأمر إلى المنافس بمغادرة درعة والاستقرار في مراكش، وكلاهما لا يتناقضان في شيء وموقفه السابق، اللهم إلا فيما يخص فرض النظام، وهذا من واجباته. ذلك كان مضمون وغاية الرسالتين المؤرختين في 1788 (وغيرها من الرسائل التي يمكن نجدها في هذا الموضوع !).

لنتساءل، بعد هذا، عن بعض أسباب أو معاني تباطؤ السلطان في الحسم في هذا النزاع الذي استمر حوالي خمس سنوات.

أولا، إشعار الزاوية، وشيخها خصوصا ــ بأن الذي بيده مفتاح حل مشاكل المشيخة هو السلطان، مادامت عاجزة عن حل مشاكلها الداخلية بنفسها.

ثانيا، ترك الشيخ يدبج عدداً لا يستهان به من رسائل الشكاوى، وفي كل رسالة يبرهن أكثر فأكثر على تبعية لشخص السلطان.

ثالثا، إقناع شيخ الزاوية ومن يتولى أمورها مستقبلا بأن تعيينهم بشكل رسمي يبقى رهينا بتدخل السلطان. وبالتالي عليهم أن يلتمسوا، باستمرار، ظهيرا يزكي تنصيبهم لدرء منافسة أي منافس.

تلك كانت، إذن، بداية تعيين أول شيخ من شيوخ الزاوية بواسطة ظهير سلطاني، وهي الظاهرة التي وجدناها تتكرر ــ كمظهر جديد من مظاهر التبعية ــ مع كل الشيوخ الذين تعاقبوا على مشيخة الزاوية، سواء كانت هناك منافسة أو لم تكن.

بيد أن ما لفت نظرنا في هذا التنصيب هو تزامنه مع حدثين : توجيه ضربة إلى أحد فروع الزاوية الموجودة في قبيلة بني توزين، بالريف الشرقي، حيث تم تخريبها في العام 1202/87-1788[72]، ثم توجيه تهديد إلى الزاوية الأم في السنة الموالية (1203م)[73]، لكنه ظل مجرد تهديد، ولم ينفذ، خلاف ما وقع مع الزاوية الشرقاوية التي تم تخريبها في العام 1200هـ/1786، ونقل شيخها المرابط العربي المعطي إلى مراكش، بسبب إيوائها «العصاة» الهاربين من العدالة المخزنية[74].

ومع ذلك فإن هذه الغيوم العابرة لم تؤثر في شيء في طبيعة العلاقة بين الطرفين، وإن كان المقصود من ذلك إشعار الزاوية بأن تبقى في خدمة المخزن وطاعة أوامره، وعدم استغلال حرمتها لأغراض تتنافى وسياسة المخزن تجاه القبائل العاصية، تماما مثلما يفعل السلطان عندما يسبغ على شيوخها إنعاماته ويحل مشاكلهم الداخلية. وفي هذا السياق أنعم السلطان محمد بن عبد الله على الشيخ علي بن يوسف — بطلب منه — بظهير ينص على منع المرابطين الناصريين من السكن في أحباس الزاوية ومختلف أحباس فروعها، إلا بإذن من نقيب من الزاوية[75].

وقد وجدنا المولى سليمان (1792-1822) — الذي كان بدوره ناصريا — يوجه إلى نفس الشيخ رسالة يلح عليه فيها بزيارته : «ثم إننا نتشوف ونتشوق إلى وروكم على حضرتنا العلية بالله، كما كانت عادة الأسلاف رحمه الله، ولو أمكننا القدوم عليكم بأنفسنا لفعلنا، فالآن نؤكد عليكم مهما أمكنكم أن تقدموا علينا فاعزموا به، فإننا نحبكم، مع ملاحظة محبة سلفكم»[76].

---

(72) عبد الرحمان بن زيدان، **م.س**، ج.3، ص 180.

(73) محمد الضعيف، **تاريخ الضعيف**، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط. 1406/ 1986، ص 195.

(74) أحمد الناصري، الاستقصا... **م.س**، ج. 8 ص 59.

(75) أشير إلى هذا الظهير في إحدى رسائل المرابط الحنفي بن محمد بن أبي بكر إلى السلطان المولى الحسن بتاريخ 7 شعبان 1310/ 24 فبراير 1893، خ.ح، مح 420 (وذلك بهدف تجديده).

(76) رسالة من السلطان المولى سليمان إلى المرابط علي بن يوسف الناصري، بتاريخ 28 جمادى الثانية، 29 دجنبر 1796، أوردها محمد المنوني، دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية. م.س، ص 32.

وإذا كان مشكل المشيخة لم يطرح مع النقيب أبي بكر بن علي (1819–1865)، فإنه كان مجبرا، مع ذلك، على إخبار السلطان بالحدث، وحيث أجابه : «... وقد جعلناك في محل والدك أعانك الله ووفقنا وإياك. وقدمناك على جميع أحباس الزاوية أينما كانت لما نعلمه من صدقك وحزمك وأمانتك»[77]، كما أنه كان مجبرا على الحصول على ظهير تعيين من قبل السلطان الجديد المولى عبد الرحمان ابن هشام (1822–1859)[78]. ونفس الشيء وقع له مع السلطان محمد بن عبد الرحمان (1859–1873)، حيث كان من السباقين إلى مبايعته، وإخباره بأحوال المنطقة والتماس الاعتناء بأولاده الذين كانوا قد ذهبوا إلى الحج صحبة أولاده، عن طريق البحر[79].

وبوفاته (1865) اندلع النزاع من جديد. هذا ما نستفيده من إحدى رسائل الخليفة سيدي حسن الموجهة إلى الشيخ محمد بن أبي بكر ــ ابن الشيخ السابق ــ المؤرخة في 24 رجب 1288/ 9 أكتوبر 1871 : «وأنكم لازلتم في ضيافة سيدنا نصره الله معظمين مكرمين. وقد ولاك أيده الله نظر الزاوية وبسط لك يد التصرف في سائر أحباسها [...] ولم يسمع أعزه الله لمنازعيك كلاما بل أمروا بالصلح والدخول لليد انقياداً واستسلاما، ففعلوا وامتثلوا ونزع ما في صدورهم من غل، وتحققت أن ذلك من آثار ثنائنا على جانبك [...] ونحن على عهدك ومحبتك وصميم موالاتك ومودتك [...] ولا تغفلوا بدعائكم»[80].

إن اهم ما تكشف عنه هذه الرسالة حول هذا النزاع هو أن منافسي الشيخ كانوا كثرا، وأن السلطان محمد عبد الرحمان، في إطار وظيفته التحكيمية، أجرى

(77) رسالة من السلطان المولى سليمان إلى المرابط أبي بكر بن علي الناصري بتاريخ 13 رجب 1235/ 26 أبريل 1820 أوردها أحمد البوزيدي، **م.س**، ج. 1، ص 238.

(78) أنظر، على سبيل المثال، رسالة من السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى القائد عبد الرحمان أعشاش بتاريخ 11 ربيع الأول 1248/ 8 غشت 1872، خ.ح.م. 13.

(79) رسالة من السلطان محمد بن عبد الرحمان بن هشام إلى المرابط أبي بكر بن علي الناصري، بتاريخ 29 ربيع الأول 1276/ 26 أكتوبر 1859، أوردها أحمد البوزيدي، **م.س**، ص 246.

(80) رسالة من الخليفة سيدي حسن إلى المرابط محمد بن أبي بكر الناصري، بتاريخ 24 رجب 1288/ 9 أكتوبر 1871، **م.س**، ص 240.

صلحا بين المتنافسين انتهى بتنصيب المرابط محمد بن أبي بكر، وأن الخليفة سيدي حسن ساهم ــ من وراء الستار ــ في ترجيح كفة هذا المرابط، بثنائه عليه لدى والده، مما يفيد وجود علاقات خاصة بين أولاد المرابط السابق وأولاد السلطان، وهذا ما أشرنا إليه، قبل قليل، من خلال مثال إرسال أولاده إلى الحج صحبة أولاد السلطان.

بالطبع، إن هذه الرسالة تفتح المجال لإثارة الانتباه إلى نقطة لا تخلو من أهمية : إن الموقف الذي وقفه الخليفة سيدي حسن لتعضيد جانب المرابط محمد بن أبي بكر هو بمثابة دين في عنق المرابط يلزمه رده في الوقت المناسب، غداة اندلاع مشكلة الخلافة، (باعتباره، هو الآخر، مشكلا بنيويا).

وقد امدتنا رسالة ثانية ــ كتبت في تاريخ لاحق ــ بإضافة جديدة حول هذا النزاع، مفادها أن المنافس الرئيسي للمرابط محمد بن أبي بكر هو أخوه عبد الرحمان الذي كان قد ترامى على بعض أملاك الزاوية وباعها لأحد الأجانب ــ ويدعى جُرش ــ وأن المرابط محمد، بعد تنصيبه على المشيخة ــ استعاد شراءها بأموال باهضة ــ أدمت مداخيل أحباس الزاوية[81].

وفي عهد مشيخة هذا المرابط ظهر تقليد جديد، تمثل في تقديم هدايا للسلطان، خصوصا في عهد السلطان المولى الحسن (1873-1894)، هي عبارة عن سلال من التمر المنتقى، وإن بكميات محدودة[82]. مقابل هدايا رمزية من السلطان، وقفنا فيها على هدية واحدة، هي عبارة عن ساعة[83].

إلا أن هدايا الزاوية للمخزن أخذت أبعاداً جديدة إثر وفاة المرابط محمد بن

---

(81) رسالة من المرابط الحنفي بن محمد بن أبي بكر إلى السلطان مولاي الحسن، بتاريخ 23 جمادى الثانية/ 24 فبراير 1889، خ.ح، مح. 187.

(82) انظر، على سبيل المثال، عدداً من الرسائل حول هذا الموضوع في الكنانيش التالية : كناش 117، وكناش 371، وكناش 516، وهي من كنانيش الخزانة الحسنية. (وكلها ترتبط بفترة حكم المولى الحسن، وبالضبط ابتداء من سنة 1883/1300).

(83) رسالة من السلطان المولى الحسن إلى المرابط محمد بن أبي بكر الناصري، بتاريخ 15 قعدة 1302/ 26 غشت 1886، كناش 364، خ.ح، ص 165.

أبي بكر (1886)، وتلك كانت بداية مرحلة جديدة في تاريخ النزاعات حول المشيخة، وفي كيفية تعامل المخزن مع هذا النزاع.

ثالثا : انفجار مشكلة المشيخة والتبعية المطلقة (1887-1914) :

إذا كان النزاع حول المشيخة قد استمر، دون توقف، على امتداد كل هذه المرحلة، فإن المخزن لعب دورا أساسيا في ذلك. فما هي بعض خاصيات هذا النزاع ؟ وكيف تصرف المخزن تجاهه ؟ وماذا كانت عواقبه ؟

1 ــ المرحلة الأولى : من بداية يناير 1887 إلى منتصف 1888 :

إذا انطلقنا من نص الرسالة التي وجه أحمد بن أبي بكر، أخو الشيخ المتوفي، فيبدو، للوهلة الأولى، أن الأمور تمت وفق نهج تقليدي غير مثير لأي انتباه : لقد اجتمعت أسرة المرابطين الناصريين، إثر وفاة النقيب محمد بن أبي بكر، ونصبت أخاه أحمد، باعتباره الأكبر سنا والأكثر إلماما بتعاليم أخيه، وتم تحرير رسم عدلي في هذا الصدد، أرسل إلى السلطان، صحبة رسالة، وجهها الشيخ الجديد ملتمسا منه فيها إقراره في منصبه، ومؤكدا له أنه سينهج نفس نهج أخيه المتوفى[84].

كما أن جواب السلطان لا يثير بدوره أي استغرب : لقد أقره في منصبه، ونبهه، كما هي العادة، إلى ضرورة العناية بمصالح الزاوية وأحباسها وفقرائها، داعيا له بالتوفيق في أداء مهمته، وفي الوقت نفسه، طلب منه أن يصحب معه، متى قدم إلى زيارته، كل الظهائر التي للزاوية، سواء منها ظهائر التنصيب أو ظهائر الإنعامات[85] بهدف تجديد محتواها.

بيد أن الأمر المثير للانتباه حقا، والذي لا يظهر في الرسالة إطلاقا، هو السرعة التي تحرك بها المرابط أحمد، كما يتضح من تاريخ تحرير رسالة السلطان، وهو 21 يناير 1887، خصوصا إذا علمنا أن النقيب محمد بن أبي بكر توفي في 15 دجنبر

---

(84) أشير إلى هذه المعطيات في الرسالة التي وجهها السلطان مولاي الحسن إلى المرابط أحمد بن أبي بكر الناصري، بتاريخ 25 ربيع الأول 21/1304 يناير 1887، وهي من وثائق زاوية تمجروت أوردها (مترجمة إلى اللغة الفرنسية) جورج دراك : G. DRAGUE, op.cit, p.p. 192-193

(85) نفس الرسالة.

1886، وأن وفاته كانت بزاوية أضوار[86]، بسوس، وأن أولاده، وكذا بعض إخوانه، اضطروا للسفر من زاوية تمجروت إلى سوس للقيام بمراسيم الدفن.

من المؤكد أن أولاد الشيخ المتوفى، وفي طليعتهم الحنفي بن محمد، اشتكوا للسلطان من هذا «الانقلاب» الذي قام به عمهم. إلا أن العم تمكن من إقصائهم، ولو مؤقتا، وذلك بتلطيخ سمعتهم لدى السلطان بما يفيد أنهم غير صالحين لمهمة المشيخة، وهذا ما يفسر تلك الإضافة التي وردت في الظهير المؤرخ في 3 ربيع الأول 1305/ 19 نونبر 1887، والذي بموجبه تم إقرار أحمد بن أبي بكر على مشيخة الزاوية : «إننا بحول الله جددنا للمرابط الأرضي السيد أحمد بن أبي بكر الناصري حكم ظهير مولانا الجد قدسه الله المتضمن إقرار جميع أهل درعة وسوس أمر متولي الزاوية الناصية الكبرى بتامجروت [...] وعدم الالتفات لأحد من المرابطين من أبناء عمه لخروج جلهم عن صالح سنن سلفهم وأتباعهم ومد الأيدي لأمتعة الناس وأكلها بالباطل» وفي الآن نفسه تم توجيه الأمر إلى عمال سوس «بنقل من حام منهم حمى مال الزاوية المذكورة أو مائها أو أحد أبنيتها أو تطفل على شيء مما نسب إليها أو تجاشر على انتهاك حرمة من حرماتها»[87].

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، إذا دققنا النظر في الفقرة الأولى من هذا الظهير، فإننا نلاحظ أمرا طريفا وجديداً : فأحمد بن أبي بكر لم ينصب على مجموع فروع زاوية تمجروت، بل نصب فقط على الفروع الموجودة في درعة وسوس، بالاضافة، طبعا، إلى الزاوية الأم (تمجروت). أما بقية الفروع الأخرى، فقد اتخذ السلطان في شأنها إجراء خاصا، وهو توجيه أوامر إلى كافة العمال الذين يوجد تحت امرتهم فرع ما «بتثقيف مستفاداتها على أي كان» في انتظار انتهاء ماجريات النزاع[88].

غير أن النزاع الذي اندلع في هذه المرحلة والذي استمر قائما إلى منتصف

---

(86) Marcel BODIN, **op. cit**, p. 277

(87) ظهير حسني، من وثائق زاوية تمجروت، أورده : علي أنكام، **م.س**، ج. 2، ص 502.

(88) رسالة من محمد الحنفي إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 14 حجة 1309/ 10 يوليوز 1892، خ.ح، م. 328 ؛ وانظر أيضا ملخص رسالة بتاريخ 30 حجة 1309/ 25 يونيو 1892، كناش 185، خ.ح، ص 56.

1888 (أي حوالي سنة ونصف) دار، أساسا، بين المرابط الآنف الذكر وأخيه عبد الله. وقد سعى كل واحد منهما إلى كسب الأنصار عن طريق توزيع المال على بعض فرق قبائل أيت عطا : فإذا كان عبد الله استند، للتشويش على أخيه، إلى فرقة أيت واحليم وشيخها المدعو الحسين بن علا[89] فإن المرابط أحمد اعتمد على فرقة ولال. ولقد انتهت المواجهة، التي تمت داخل الزاوية، بانهزام أنصار عبد الله، حيث خلالها تعرضت داره إلى هجوم من قبل أخيه الذي «أخذ ما بها من الأمتعة والدخائر، ولم يترك بها جليلا ولا حقيرا، وأزال الحلي بيده من يد النساء ولم يراع حرمة»[90].

حتى إذا اشتكى ــ عبد الله ــ إلى السلطان من هذه الفعلة التي فعلها أخوه، في آخر يونيو 1888، أجابه : «بأن يترك ما كان على ماما كان»، ووعده بأنه سينظر في المسألة إلى حين تعيين شيخ آخر على الزاوية[91].

يتضح، إذن، من خلال هذا الوعد، أن السلطان كان عازما منذ هذا التاريخ على عزل الشيخ أحمد بن أبي بكر، وتعويضه بشيخ آخر، وذلك ما تأكد فعلا، وتلك كانت المرحلة الثانية في ذلك النزاع.

2 ــ المرحلة الثانية : من منتصف 1888 إلى بداية 1891 :

فيما اكتفى صاحب الطلعة ــ المعاصر لهذا النزاع ــ بايجاز الحكاية وما فيها في جملة تقول إن محمد الحنفي تولى أمر المشيخة ــ إثر وفاة والده (1304/ 1886) ــ بأمر من السلطان المولى الحسن[92]، نجد جورج دراك ــ مستندا

(89) رسالة من المرابط أحمد بن أبي بكر الناصري إلى السلطان، بتاريخ 20 حجة جمادى الثانية/ 11 فبراير 1890، خ.ح، م. 257.

(90) رسالة من المرابط عبد الله بن أبي بكر الناصري إلى السلطان بتاريخ 20 حجة 1309/ 16 يوليوز 1892 خ.ح، م. 350.

(91) **نفسها**. ونود أن نشير هنا إلى أن التاريخ المشار إليه أعلاه (آخر يونيو 1888)، كنهاية للمرحلة الأولى، تم استنتاجه من إحدى الإشارات الواردة في الرسالة أعلاه (رقم 90) التي يقول فيها : «وكنت شافهت سيدنا رعاه الله بحالي [...] لما كان مخيما ببني مجيلد..». وهكذا بعودتنا إلى كتاب «الإتحاف.. (م.س، ج.2 ص. 253 ــ 255) تبين لنا أن حركة مولاي الحسن إلى بني مجيلد كانت حوالي منتصف شوال 1305 / آخر يونيو 1888.

(92) أحمد الناصري، الطلعة، **م.س**، ح.1، ص 134.

في ذلك إلى إحدى الروايات الشفوية المقدمة له من قبل بعض أفراد الأسرة الناصرية ـــ يقدم الرواية التالية : لقد تمكن محمد الحنفي من إثارة فضول المخزن بفعل أدائه ثلاثين ألف ريال، والتي بواسطتها تمكن من كسب عطف الحاجب أحمد بن موسى وكذا عطف السلطان الذي تراجع عن قراره السابق، وعينه شيخا على الزاوية، وبالتالي عاد إلى وادي درعة، بعد غيبة استمرت سنتين، حيث تصالح مع عمه عبد الله، بينما تنازل عمه أحمد عن منصبه، وغادر تمجروت[93].

مقابل هذه الرواية ـــ التي تعد من أهم ما كتب حول هذا النزاع إلى حد الآن ـــ ماذا تقول الوثائق التي تأتى لنا رصدها في هذا الموضوع ؟

أول ما يجب الإشارة إليه هو أن الحنفي بن محمد[94] استمر في مناوشة عمه الشيخ أحمد بعد فشل المحاولة التي قام بها المرابط عبد الله، وذلك بالتحالف مع نفس شيخ فرقة أيت واحليم، الحسين بن علا، الذي كان يكن عداءً شديداً للشيخ أحمد. وهذا التحالف أسفر عن تحقيق نتيجتين : من جهة، توفير المال اللازم للحنفي، بحيث «توسط له في أخذ الدين بالربا ويعطي الأموال التي لا حصر لها ولا تحديد [...] حتى أغرق ذمته وحمل عليه ما لا يقدر أحد أن يفوه به فضلا عن أن يؤديه، بعد أن باع على يده جل ما خلفه أبوه للزاوية من الملك الذي أمكنه بيعه بالموضع الذي نزل به»[95]. ومن جهة ثانية، تنظيم هجوم على الزاوية، أكثر عنفا من الهجوم السابق، وفيه وقع «هتك حرم أهلها وسكانها ونهب بعض الديار بها وقتل النفس وكسر قرمود قبة الأشياخ الأجلة»[96]، لكن دون أن ينتهي إلى تحقيق الغاية المنشودة : الاستيلاء على الزاوية، وطرد الشيخ أحمد.

---

(93) G. DRAGUE, op.cit, p.p. 193-194.

(94) نود أن نشير هنا إلى أن النصوص المكتوبة بالفرنسية وكذا بالعربية، ومن ضمنها صاحب الطلعة، تسميه بمحمد الحنفي، إلا أن الرسائل الرسمية سواء منها تلك الموجهة ضده إلى المخزن أو العكس لا تشير في الغالب سوى إلى اسم «الحنفي» اللهم إلا استثناءات محدودة.

(95) رسالة من المرابط عبد الله بن أبي بكر الناصري إلى السلطان بتاريخ 20 حجة 1309/ 16 يوليوز 1892، خ.ح، مح. 350.

(96) رسالة من الحنفي بن محمد بن أبي بكر إلى السلطان، بتاريخ 23 جمادى الثانية 1306/ 24 فبراير 1889، خ.ح، مح. 187. (وبالطبع يجب أن يكون واضحاً بأن كل طرف من هذين الطرفين يتهم الآخر بأنه هو المسؤول عن هذه الفتنة التي وقعت في الزاوية !).

مباشرة بعد هذا الهجوم، وجدنا الحنفي يشد الرحال، صحبة وفد، لملاقاة السلطان، وبيده هدية[97]. وقد كان من نتائج هذا اللقاء، حصوله على ظهير، بالاضافة إلى وعد.

فأما الظهير فقد نص على تعيينه على مجموع فروع الزاوية الموجودة في سوس. وبموازاة ذلك توجيه الأمر إلى عمال سوس بشد عضده. وقد كتب أحد عمال سوس في هذا الصدد، بتاريخ 19 نونبر 1888، كجواب على الأمر السلطاني بما يلي : «فقد ورد علينا من الحضرة العالية ظهير شريف صحبة المرابط الخير البركة السيد محمد الحنفي بن محمد بن أبي بكر الناصري يأمرنا فيه سيدنا نحن معاشر عمال سوس الأقصى بتسريح زوايا أسلافه هنا وتمكينه منها وشد عضده على ذلك وكف من يروم التعرض في ذلك، كما أمرنا بظهير خاص بنا قبل. فامتثلنا الأمر الشريف، فتلقيناه بالخيل والرماة حتى أوصلناه لمحل أسلافه ودخله هنيئا مسروراً آمنا من الفساد»[98].

وبعد يوم على التاريخ أعلاه، كتب الحنفي إلى السلطان يخبره : «أنا منذ رجعنا من الحضرة العالية بالله مررنا بالأحبة والإخوان في غبطة وسرور، وابتهاج وحبور إلى أن حللنا بسوس [...] فدخلنا زاوية أضوار التي هي محل الأسلاف[99]، بسلامة وعافية محفوفين بعناية ربانية ومهمة سلطانية فلا ما يشوش البال والحمد لله» بعد هذا الإخبار، وكذا إخباره بأن عمه السيد أحمد ما يزال مقيما في زاوية تمجروت يبذر أحباسها «على العاجز والقادر»، أضاف : «ونسأل من فضل سيدنا أن يكتب الإذن لنا في المسير للزاوية تمجروت إنجاز الوعد الجميل الذي لا يخلف». وفي انتظار وصول الأمر «بإنجاز الوعد الجميل» ختم رسالته بخبر مفاده أنه وجه أخاه أحمد لملاقاة الحضرة العالية، وبيده هدية تتكون من خمسين سلة من سلال

---

(97) لم نتمكن من تحديدها. وكما سيتضح من رسائل لاحقة فإنها لم تكن الهدية الأولى أو الأخيرة، بل كانت بداية لهدايا تتجاوز أحجامها بما لا يجوز مقارنته بأي وجه من الأوجه بهدايا والده المتواضعة.

(98) رسالة من القائد العربي بن علي الشباني إلى السلطان بتاريخ 15 ربيع الأول 1306/ 19 نونبر 1888، خ.ح، م. 187.

(99) نشير، من باب التذكير، إلى أن زاوية أضوار هي الزاوية التي توفي بها والده.

التمر، من نوع أبو سكري، وفرسين، على أساس أن يتقبلها منه «على قدر مهديها لا المهدى له»[100].

تلك بعض ملابسات الخطوة الأولى في هذه المرحلة التي انتهت في نونبر 1888، بتنصيب الحنفي على زوايا سوس دون غيرها. ومعنى هذا أن الزاوية أصبحت، ابتداء من هذا التاريخ، مقسمة بين شيخين، فضلا عن وجود فروع غير تابعة لأي أحد، بحكم «التثقيف» السابق.

في خضم هذه التجزئة التي آلت إليها الزاوية، وفي إطار وظيفته التحكيمية، ماذا كانت الخطوة اللاحقة التي أقدم عليها المخزن، الخطوة التي اسماها الحنفي «بالوعد الجميل» ؟

نشير، في البدء، إلى أن الحنفي اتخذ من موضوع بغال الزاوية ــ وهي بغال كانت موسومة بوسم خاص ــ أساس حملته التشهيرية بسلوكات عمه، متهما إياه ببيعها، في مراكش، لأهل الذمة وبعض المحميين، خصوصا منهم التاجر الشهير أبو بكر الغنجاوي ــ المحمي البريطاني ــ وأن من بين تلك البغال التي باعها لهذا المحمي البغلة التي كان يركب عليها والده «ولي الله»، وذلك بمائتي ريال. والحالة هاته أنه إن ترك على أفعاله فإن ذلك سيؤدي إلى «ضرر كبير» مثل ما وقع مع عمه السابق، المرحوم عبد الرحمان، لما باع ممتلكات أحباس الزاوية للتاجر جُرش[101]، هذا فضلا عن إتلاف بعضها على مرأى منه[102].

بموازاة ذلك، وجه أنظاره ــ بأمر من السلطان ــ إلى قبائل درعة، خصوصا منها فرقة أيت واحليم، حيث يوجد حليفه السابق، الحسين بن علا، وكذا أحد

---

(100) رسالة من الحنفي بن محمد الناصري إلى السلطان، بتاريخ 16 ربيع الأول 1306/ 20 نونبر 1888، خ.ح، م. 204. وانظر أيضا رسالة مستقلة حول هذه الهدية بنفس التاريخ، بمحفظة 187.

(101) رسالة من الحنفي بن محمد بن أبي بكر الناصري إلى السلطان بتاريخ 23 جمادى الثانية 1306/ 24 فبراير 1889، خ.ح، م 187 (أنظر ما سبق ذكره بخصوص العم عبد الرحمان مع التاجر جرش في متن الهامش 81).

(102) ملخص رسالة بتاريخ 13 صفر 1307/ 9 أكتوبر 1889، كناش 159، خ.ح، ورقة 52 ب.

أعدائه، العطاوي أبدي، حليف عمه. ولقد تمكن فعلا، لما زارها في يناير 1890، رفقة عون من أعوان المخزن، أن يقوم أحسن قيام بدور الوسيط، لحساب السلطان : لقد أقنع حليفه وخصمه ــ في آن واحد ــ بالتوجه نحو السلطان، صحبة شريفين، وبيدهم هدية، هي عبارة عن فرس، لإعلان التوبة عن الفتنة السابقة والدخول في سلك الطاعة. وفي الآن ذاته، التمس من السلطان أن يحسن معاملتهم. حتى إذا عادوا إلى حال سبيلهم، يكتب كتاب «لعامتهم وأعيانهم» يأمرهم فيه بالتزام الطاعة، وأداء الكلف والوظائف المخزنية، وسماع أوامر قائد بني طولي المولى عليهم، كما يأمرهم بشد عضده حتى يدخل محل أسلافه. ولإظهار الهيبة المخزنية، اقترح عليه إرسال بعض العساكر مع الوفد. ولم يفته أن يشير أخيراً إلى أنه حالما يرجع الوفد من زيارته، ويدخل الزاوية، ويترك نائبا عنه يباشر أمورها، سيشد الرحال، من غير تأن، للحضرة الشريفة، لملاقاة العم هناك «للفصال معه». وفي هذا الصدد استشهد بأحد الأبيات الشعرية :

لباب الملوك فكـن لازمـا ولا تخش من بغي وفاسد[103]

وقد أرفق هذه الرسالة، كما هي العادة، بهدية تتكون من أربعين سلة من تمر أبو سكري[104].

بالطبع، لم يبق عمه أحمد مكتوف الأيدي، لما بلغه خبر تحرك هذا الوفد ــ وقد كان مقيما إلى جانب السلطان الذي جره معه في إحدى حركاته ــ بل قام بالطعن في شخص الحسين بن بلا متهما إياه «بالشيطنة والخداع والزور»، وبأنه هو المسؤول مع «قبيلته البربرية الفاسدة» عن الفتنة السابقة التي وقعت في الزاوية، ومن ثم فهو يستحق السجن والتنكيل، بدل السماع إلى كلامه وكلام الوفد أو تصديق «تاب الطاعة» المزور الذي وفدوا به[105].

إلا أن السلطان لم يعر هذا الكلام أدنى التفات، وما جره معه في الحركة إلا

---

(103) رسالة من الحنفي بن محمد الناصري إلى السلطان بتاريخ 26 جمادى الأولى 1307/ 18 يناير 1890 خ. ح، مح. 249.

(104) رسالة من نفس المرسل والمرسل إليه ونفس التاريخ، خ.ح، مح. 265.

(105) رسالة من أحمد بن أبي بكر الناصري إلى السلطان، بتاريخ 20 جمادى الثانية 1307/ 11 فبراير 1890 خ.ح، مح. 350.

خطة لإبعاده عن منافسه الذي كان يمهد له الأجواء قبل إعطائه الأمر بالدخول إلى الزاوية. ولقد أدرك الشيخ أحمد هذه الخطة، فكتب إلى السلطان متضرعا : «وهب أننا كنا أذنبنا وأسأنا فقد تبنا إلى الله واستغفرنا ولزمنا بابه الشريف وهاجرنا وقلنا لعل الله يفتح» وتحكي الرسالة، بشكل مؤثر ما وقع له في الطريق، بعد أن تحركت الحركة السلطانية وبقي لوحده، مع بعض أصحابه في الخلاء : «وبقينا نحن ملصقين بالرقعاء فقراء لله حقراء لا نملك ما نجدد به ما ضاع لنا من بهائمنا[106] ولا ما نصلح به ما وهي من أخبيتنا [...] وقد عدمنا ما نكري به وكذلك المرابطون الباقون معنا، ليس عندنا ما نحملهم عليه، ولولا ما أنعم به علينا سيدنا من المئونة لنا ولبعض من معنا لمتنا جوعا وإن كانت غير كافية». أما بيت القصيد من كل هذه الشكاوى، فهو السماح له بالعودة إلى مقر الزاوية، مبررا ذلك بعلتين : بما بلغه من أخبار عن ابن أخيه الذي راح ينشر في نواحي درعة بأن السلطان «حصره» حتى يدخل للزاوية بدون قتال، وبأنه قد «سرحه منها»، من جهة، وبما خلفه هناك من «صبية صغار يتضاغون، وعيالا يبكون ويتباكون، يخشى أن تأكلهم الضبع»[107]، من جهة ثانية.

يتضح، مما سبق، أن الخطة التي انتهجها المولى الحسن، قبل إقدامه على خطوة إعطاء الأمر للمرابط الحنفي بالدخول إلى زاوية تمجروت، انبنت على عنصرين : أحدها كسب ولاء بعض فرق قبائل أيت عطا، حيث وظف الحنفي لإنجاز هذه المهمة، والآخر إبعاد خصمه وأتباعه من عين المكان لمدة ثمانية وعشرين شهراً، عن طريق إشراكهم معه في حركتين متواليتين[108]، خرجوا من ثانيهتا منكوبين ومشردين في الخلاء.

وهكذا، بعد مرور حوالي شهرين على تاريخ كتابة المرابط أحمد رسالته

---

(106) بلغ عدد البهائم التي وفد بها لدى الحضرة السلطانية بفاس مائة وخمسين انظر في هذا الصدد رسالة من قائد فاس بوشتى البغدادي إلى الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي، بتاريخ 21 شعبان 1306/ 22 أبريل 1889. خ. ح، م. 228.

(107) رسالة من أحمد بن أبي بكر الناصري إلى السلطان، بتاريخ 9 رمضان 1307/ 29 أبريل 1889 خ.ح م. 249.

(108) أشار إلى ذلك (أي أحمد بن أبي بكر) في رسالة لاحقة موجهة إلى السلطان بتاريخ 7 رمضان 1309/ 7 مارس 1892، خ.ح، م. 306 (وهما الحركة الغربية والحركة الحوزية).

أعلاه[109] وجدنا ابن أخيه الحنفي يتلقى الأمر بالدخول إلى زاوية أسلافه، والتي دخلها، على حد تعبيره «دخول سلم وأمان»، بعد غيبة استمرت حوالي ثلاث سنوات ونصف السنة[110]، وحيث استقبله أهلها وأعيانها بحفاوة، ووجهوا في هذا الشأن كتابا إلى السلطان[111].

هل يجوز أن نطوي صفحات هذا النزاع عند هذا الحد، مع إضافة ما ذكره بودان لما قال إن المرابط المعزول سيدي أحمد تلقى، من جهته، من باب ترضيته، بعض التعويضات النقدية[112] ؟

كلا. فالأمر لم يتم وفق إضافة بودان التي لا تعدو أن تكون مجرد تشويه لأبسط الحقائق التاريخية.

إن الحل الذي قدمه السلطان لمشكلة المرابط وأسرته، بهدف حسم مادة الفتنة بين الطرفين تمثل في الإنعام عليه بثلاث زوايا. هذا ما يتضح من الظهير المؤرخ في 6 رجب 1308/ 17 فبراير 1891، والمتعلق بتولية النقيب الحنفي على مشيخة الزاوية، حيث استثنيت ثلاثة فروع من فروع الزاوية الأم، وهي زاوية أولوز، وزاوية وَفْتُوت، وزاوية أوتكامض، (وتقع كلها في سوس) وتم تفويتها للمرابط أحمد بن أبي بكر، وما عداها، في كل الأصقاع، أصبحت تحت تصرف الحنفي[113].

إلا أن السؤال المطروح، مرة أخرى، هو : هل انحسمت، فعلا، مادة الفتنة بين العم وابن أخيه إثر إجراء هذا التصالح (الذي تم على حساب إحداث شرخ في الزاوية) ؟

---

(109) يعني الرسالة المشار إليها في الهامش 107.

(110) وهنا نصحح الخطأ الذي وقع فيه جورج دراك (متن الهامش 93) لما قال بأن دخوله إلى الزاوية تم بعد غيبة استمرت، فقط، سنتين.

(111) رسالة من الحنفي بن محمد الناصري إلى السلطان بتاريخ 10 قعدة 1307/ 28 يونيو 1890، خ.ح، م. 221.

(112) Marcel Bodin, op.cit, p. 278

(113) عثرنا على نسخة من هذا الظهير بحوالة أحباس الزاوية الناصرية بالرباط، الخزانة العامة بالرباط، ميكرو فيلم 156، ص 80.

بالطبع، لا. وإنما كان علامة، فقط، على نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة.

3 ــ المرحلة الثالثة : 1981-1914 :

كان الموضوع البارز في هذا النزاع، حسب شكاوى الحنفي، يدور، في بداية الأمر، حول تجاوزات عمه الذي لم يلتزم بالوقوف عند حده، أي الاقتصار على مداخيل الزوايا الثلاث، بل استغل ما كان بيده من ظهائر سابقة واستمر يطوف على مقدمي الزوايا الخارجة عن مجال ما حدد له، ويأخذ ما تجمع بأيديهم من مستفاداتها، هذا فضلا عن تحريضه وإغرائه لعبيد الزاوية بالفرار واستقبالهم عنده[114].

ولقد كان جواب السلطان حول هذه الشكوى في منتهى الوضوح : توجيه رسائل إلى عمال سوس يأمرهم فيها بتحذير مقدمي الزوايا التابعة للحنفي بالكف عن هذا التعامل، ومعاتبة كل مخالف[115]، وكذا توجيه الأمر إلى المرابط أحمد بالكف عن التطاول على ماهو خارج عن تصرفه، و«التزام الضابط» المقرر لكل واحد منهما[116].

ولما تلقى أحمد هذا الأمر، بادر إلى نفي التهمة الموجهة إليه، واتهم ابن أخيه بـ«الوسوسة والزور والبهتان» والحسد على ما اسند إليه من الزوايا الثلاث. وأوضح أنه إن كان قد أخذ شيئاً من مستفادات الزوايا السوسية فذلك كان قبل الحركتين الغربية والحوزية. وأما ما أخذه، بعد إجراء الضابط بينهما، فلا يعدو أن يكون مجرد صدقات جارية كانت تعطى لأخيه المرحوم عبد الرحمان بن أبي بكر من قبل قبيلتي آل سكساوة وأولاد جرار : بالنسبة للأولى لما استجاب الله لدعائه ورفع عنهم بعض العاهات التي كانت تضرب زروعهم وغللهم، ومقدارها سبعة

---

(114) رسالة من الحنفي بن محمد بن أبي بكر إلى السلطان، بتاريخ 28 ربيع الأول 1309/ فاتح نونبر 1891، خ.ح، مح. 306. وأنظر حول نفسي هذا الموضوع ملخص رسالة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1310/ 12 دجنبر 1891، كناش 468، خ.ح، ص 310.

(115) رسالة من السلطان إلى المرابط الحنفي محمد بن أبي بكر الناصري بتاريخ 10 جمادى الأولى/ 12 دجنبر 1891، كناش 657، خ.ح، ص 310.

(116) رسالة من السلطان إلى المرابط أحمد بن أبي بكر الناصري، نفس التاريخ أعلاه ونفس المصدر، ص 311.

ريال. وبالنسبة للثانية لما وقع من الزيادة في ماء عينهم (بفعل دعائه)، ومقدارها ثمانية ريال وشيء من السمن لا يتجاوز ثمانية أرطال. ثم أضاف بأن هذه الصدقة يتداولها مع أخوين له، باعتبارهم الورثة الشرعيين الوحيدين لأخيه المتوفى. وأنهى رسالته بأن مقصود ابن أخيه منه هو «نفيه عن نسبه»[117].

ولقد كان جواب بعض القواد منصبا في هذا الاتجاه : «على أننا لم نسمع بما ذكره السيد الحنفي على المقدمين من أنهم دفعوا متاع الزاوية لعمه، وسنبحث إن شاء الله، وإن وجدناه صحيحا نعاقب فاعله»[118].

ويبدو أن الحنفي استغل جواب عمه، بخصوص تناوب الصدقة مع أخوين له، ليعقد صلحا مع عمه عبد الله (الذي سبق أن أشرنا إلى ما كان قد تعرض له على يد أخيه أحمد، من هتك محارمه، والهجوم على داره)، وحثه على تجديد الكتابة إلى السلطان للتقاضي معه، وذلك ما تم فعلا، حيث وجه رسالة إلى السلطان يذكره فيها بالواقعة القديمة ملتمسا منه توجيه كتابين أحدهما للأخ أحمد والآخر لكبير الزاوية سيدي الحنفي لمباشرة الفصال على يده، ويد قاضي الزاوية[119].

لكن من سوء حظ الحنفي، وقع حدث لم يكن في الحسبان : لقد جاء خبر وفاة قاض الزاوية محمد التهامي[120] الذي كان من اختصاصه فض النزاعات التي كانت تدور بين أسرة الزاوية، والذي كان يختار من قبل الشيخ، ولا مدخل لأحد

---

(117) رسالة من أحمد بن أبي بكر الناصري إلى السلطان، بتاريخ 7 شعبان 1309/7 مارس 1892، خ.ح، مح. 306.

(118) رسالة من القائد محمد الشباني إلى السلطان بتاريخ 21 حجة 1309/ 17 يوليوز 1892، خ.ح، مح. 318، ونفس هذا الجواب نقرأه في رسالتين أخريين، إحداهما وجهها القائد البشير بن الحسين المسكيني والثانية القائد العربي الرحالي (الأولى توجد بمحفظة 306 والثانية بمحفظة 413).

(119) رسالة من عبد الله بن أبي بكر الناصري إلى السلطان بتاريخ 20 حجة 1309/ 16 يوليوز 1892، سبقت الاشارة إلى مصدرها بالهامش 95.

(120) توفي في 6 حجة 1309/ 2 يوليوز 1892 (بالحرم الشريف، حيث كان قد توجه لأداء فريضة الحج) وقد أشير إلى هذه الوفاة في الرسالة التي وجهها الحنفي بن أبي بكر إلى السلطان بتاريخ 16 ربيع الأول 1310/ 8 أكتوبر 1892، خ.ح، مح. 415.

في ذلك الاختيار. ولقد استغل المرابط أحمد هذا الحدث وقرر الذهاب إلى الزاوية، مستغلا أيضا علاقته الطيبة مع قاض درعة، الذي كان من أنصاره القدامى، فأرسل، قبل عيد الأضحى، تسع عشرة بهيمة محملة بالزيت وغيرها من المواد لتوزع على أنصاره ــ وضمنهم قاض درعة ــ وهم من وجهة نظر الحنفي «أهل حزبه القديم المعد للفتنة».

وهكذا في انتظار اختيار قاض جديد وإخبار السلطان بذلك، لتزكية اختياره ــ على عادة الأسلاف ــ التمس من السلطان إصدار الأمر لعمه بمنعه من السفر إلى الزاوية، تلافيا لإشعال فتيل الفتنة من جديد، كما التمس منه توجيه كتاب له ــ يبقى حجة بين يديه ــ ينص على أن الزوايا الثلاث التي منحت للعم، إنما منحت له بهدف الاستقرار فيها وعدم مغادرتها[121].

بالاضافة إلى إفشال خطة العم، أي منعه من زيارة الزاوية، وسعيه إلى فرض حصار عليه، في حدود دائرة الزوايا الثلاث، اتجه الحنفي إلى تضييق الحصار على عمه داخل هذه الزوايا نفسها، ومن أمثلة لك، اتهامه بالترامي على أحباس زوايا تبعد عن دائرة زواياه الثلاث بنحو أربع ساعات إلى نصف يوم، ومن ضمنها غنم الزاوية الكائنة بإيالة القائد ولد باشا، بأيت سمق، وكذا استفادته، لحسابه الخاص، من الوظائف التي كانت تؤديها قبيلة وزكيطة للزاوية الأم ــ خلفا عن سلف ــ وهي وظيفة البغال والتلاليس والحبال وغيرها من السمن والصدقات[122]، وكانت الضربة القاضية هي حصر الماء عليه، بإحدى تلك الزوايا، هذا فضلا عن أخذ الغنم التي كانت بيده[123].

في هذه الأثناء، وفي ظل هذا الحصار المضروب عليه، توفي المولى الحسن (1894). وبوفاته دخلت منطقة درعة وسوس، إسوة بما وقع في مناطق كثيرة

---

(121) نفس الرسالة أعلاه.

(122) رسالة من الحنفي بن محمد بن أبي بكر إلى السلطان، بتاريخ 9 قعدة 1310/ 25 ماي 1893، خ.ح، م. 420 وانظر أيضا ملخص رسالة وجهها الوزير المعطي العربي إلى الحنفي بن محمد بتاريخ 4 حجة 1310/ 19 يونيو 1893، كناش 205، خ. ح.

(123) هذا ما يتضح من رسالة لاحقة وجهها أحمد بن أبي بكر إلى السلطان المولى عبد العزيز، بتاريخ 13 صفر 1314/ 24 يوليوز 1896، خ.ح، م، 12/411.

من أنحاء البلاد، في فتنة عارمة[124]، استغلها المرابط أحمد لفك الحصار المضروب عليه من جهة، وازعاج ابن أخيه لعدة سنوات، من جهة ثانية، متخذا من أهل تزروت ــ وهم من قبائل أيت عطا ــ منطلقا لهجوماته على الزاوية.

لكن بمجرد بلوغ الخبر إلى النقيب الحنفي باستقرار عمه وسط أهل تازروت، مع بداية صيف 1895، أعد العدة، واستنفر القوة العسكرية التي كانت تحت إمرة القائد محمد اليحياوي[125] قائد قبيلة أولاد يحيى. ولقد بادر العم. في بداية الأمر، إلى توجيه رسالة إلى السلطان الجديد، المولى عبد العزيز (1894–1908) ملتمسا منه إنصافه من الظلم الذي لحقه من ابن أخيه، ووجه إليه ــ كما كانت العادة مع أبيه المولى الحسن ــ بعض السلال من التمر[126]. حتى إذا جاءه الجواب مخيبا للآمال، والمضاف إليه استفزاز ابن أخيه وقعت الواقعة.

وتخبرنا إحدى رسائل الحنفي ببعض سياق هذه الواقعة، بالإضافة إلى الواقعة نفسها التي تمت في آخر شهر أكتوبر من السنة 1895، بما يلي :

فبمجرد توصله بتجديد ظهير توليته، أسرع إلى قراءته بمقر الزاوية، على جمع من العلماء والمرابطين والطلبة (بعد أن قبله ووضعه على رأسه وعينيه، كما قبله كل الحاضرين تقبيل إجلال وإعظام)، ثم وجهه، بعدئذ، صبحة عدلين، لقراءته على الجماعة التي يقيم وسطها عمه، أهل تازروت، ــ والتي أسماها «بجماعة الفساد والضلال» ــ وحيث كان رد فعلهم «النفور والاستكبار»، حتى إذا وجهوه للعم وقرأوه عليه، أمرهم بالاستعداد للمنازلة، ووعدهم بأن يدفع لكل واحد منهم عشرة ريال إن هم أدخلوه للزاوية. فكان الهجوم ليلا، بالبارود، بحوالي مائة وخمسين نفرا، من عرب وبربر، واستمرت المنازلة إلى وقت الضحى، لكن دون

---

(124) انظر على سبيل المثال رسالة من السلطان المولى عبد العزيز إلى القائد محمد اليحياوي (أحد قواد درعة) بتاريخ 24 شوال 1313/ 8 أبريل 1896، وثائق جائزة الحسن الثاني عن سنة 1981، ميكرو فيلم 1، خ.ع.ر.

(125) رسالة من السلطان المولى عبد العزيز إلى القائد محمد اليحياوي بتاريخ 23 حجة 1312/ 16 يونوي 1895، وثائق جائزة الحسن الثاني عن سنة 1981، ميكروفيلم 1، خ. ع.ر.

(126) رسالة من أحمد بن أبي بكر إلى السلطان المولى عبد العزيز بتاريخ فاتح صفر 24/1313 يوليوز 1895، خ.ح، م. 2/402.

أن يتمكنوا من احتلال الزاوية، بفعل دعم العساكر المخزنية التي كانت في عين المكان[127].

ولم يكن هذا الهجوم على الزاوية إلا بداية لنزاعات معقدة، اختلط فيها الحابل بالنابل، وانعكست آثارها على مجموع قبائل أهل درعة، سواء منها القبائل البربرية، ممثلة في قبائل أيت عطا، أو القبائل العربية، بخاصة منها قبائل أولاد يحيى وقبائل الروحة. وكما لوحظ فقد انحازت قبائل بربرية وعربية، في الآن نفسه، إلى المرابط أحمد بن أبي بكر، مقابل انحياز قبائل محدودة من القبائل البربرية إلى المرابط محمد الحنفي[128]، (ومعنى هذا أن النظرية الانقسامية تفقد قيمتها تماما بخصوص هذا النزاع).

غير أن الأمر الذي يجب تأكيده، هو أن النقيب الحنفي اعتمد بالدرجة الأولى، كعادته، على الدعم المخزني. هكذا وجدناه يلتمس من السلطان إصدار أوامره إلى عدد من القواد لإلقاء القبض على مدعي عمه من أهل تازروت سواء في عقر دارهم أو في الطريق أو في الأسواق، أو في المدن التي يتسوقون منها، ولهم فيها سكنى، خصوصا منها الصويرة ومراكش[129].

لكن إذا كان الإجراء الأول، أي إلقاء القبض عليهم في مقر سكناهم، يصعب تحقيقه، كما عبر عن ذلك أحد قواد قبائل بني يحيى بقوله : «فلا طاقة لنا على

---

(127) رسالة من الحنفي بن محمد بن أبي بكر إلى السلطان المولى عبد العزيز بتاريخ 10 جمادى الأول 1313/ 29 أكتوبر 1895، خ.ح، م. 2/402.

(128) أشارت رسالة لاحقة موجهة من النقيب الحنفي إلى الحاجب أحمد بن موسى، بتاريخ 24 ربيع الثاني 1314/ 2 أكتوبر 1896 (خ. ح، م. 411/ 3) إلى أسماء القبائل التي كانت وراء هذا الهجوم والتي كان يستند إليها عمه وهي التالية : شرفاء آل تمتيك، قبيلة أولاد يحيى وقائدهم محمد اليحياوي، قبيلة مزكيطة وقائدهم عبد الرحمان المزكيطي، أهل تازولين وشيخهم عبد الرحمان المزوار، قبيلة الروحة كافة، قبيلة أهل الثلث، أهل فزواطة كافة من غير تخصيص، أيت ولاد ومسوفة، أهل تكمدارت، وآل أَمَزرُ، وأهل بني علي. وبالمقابل فإن الغرق التي وقفت إلى جانبه، ودافعت عن الزاوية، وأشاد بموقفها، أشار إلى فرقتين من فرق أيت واحليم وهما : أيت مسان وأيت زمرُو (وهما من قبائل أيت عطا).

(129) الإحالة المشار إليها في الهامش 127، (وهم : القائد محمد ويدة بالقصبة والقائد محمد اليحياوي. وقائد الصويرة، والقائدان العباس بن دارد والمدني الكلاوي).

الوصول إليهم»[130]، فإن إجراء القبض عليهم في الطريق لم ينتج عنه إلا مزيد من العداوة بين السكان والممثلين المخزنيين من جهة[131]، والسكان والزاوية من جهة ثانية، وفتح الباب للالتجاء إلى الحماية القنصلية من جهة ثالثة[132].

ولقد حاول الحنفي الإيقاع بعمه لما اقترح على السلطان إصدار أوامره للعم وله بالقدوم لديه ليعلم من منهما «الصالح والطالح»[133]، إلا أن العم رفض الاستجابة لطلب السلطان، وبرر ذلك، في جوابه الموجه إلى الحاجب أحمد بن موسى، بخوفه على نفسه من القبض عليه، كما وقع لأصحابه والمنتسبين إليه، بمن في ذلك الرقاص الذي كان قد وجه للحضرة الشريفة، الذي انتزع منه ما كان بيده من مكاتب وأودع السجن، هذا فضلا عن أن ابن أخيه نادى في الأسواق بإباحة دمه، وأنه لم ينج من مساكين درعة إلا من احتمى بظل اليهود والنصارى[134].

فهل يتعلق الأمر، من خلال إثارة موضوع المحميين، بتوجيه تهديد إلى المخزن، مفاده أنه مستعد أن يلعب بهذه البطاقة في حالة استمرار هذا الحصار ؟

مهما يكن الأمر، فقد كان لهذه الرسالة أثرها[135]، ويبدو أن جواب السلطان كان وراء الاقتراح الجديد اذي اقترحه الحنفي، وهو تهجير عمه من وسط أهل تازروت، وذلك بتهديدها بأوخم العواقب إن ظلوا يأوونه[136]، مما جعله

---

(130) رسالة من السلطان مولاي عبد العزيز إلى القائد محمد اليحياوي، بتاريخ 29 شوال 1313/ 13 أبريل 1896، وثائق جائزة الحسن الثاني عن سنة 1981، ميكرو فيلم 1، خ. ع ، ر.

(131) نفسها.

(132) رسالة من أحمد بن أبي بكر الناصري إلى الحاجب أحمد بن موسى، بتاريخ 13 صفر 1314/ 24 يوليوز 1896، خ.ح، مح. 12/411.

(133) رسالة من الحنفي بن محمد الناصري إلى السلطان بتاريخ 24 رجب 1313/ 10 يناير 1896، خ.ج، مح 2/402.

(134) الإحالة المشار إليها في الهامش 132.

(135) ورد على ظهر رسالة المرابط أحمد ــ المشار إليها أعلاه ــ «يعلم سيدي الحنفي ويجعل التأويل في ذلك ورعايته من هذا الضعف والفتك»، ثم كلمة «نفذ» (بمعنى أجيب).

(136) رسالة من الحنفي بن محمد الناصري إلى الحاجب أحمد بنموسى، بتاريخ 24 ربيع الثاني =

يغادرهم فعلا، متجها إلى قصبة أيت إسفول ومنها إلى مزكيطة، ومن هناك، نظم، في يوم جمعة من شهر أكتوبر 1898، على حين غفلة من أهلها، هجوما على الزاوية، مستغلا غياب ابن أخيه الذي كان في طريق عودته من إحدى زياراته للسلطان، فأسفر هجومه، هذه المرة، عن احتلالها والاستقرار فيها[137].

ذلك كان، فيما يبدو، سياق الهجوم الذي قال المركيز دي سيكونزاك في شأنه بأن عجز الزاوية (ممثلة في النقيب الحنفي وعمه أحمد) عن أداء القروض التي كانت استلمتها من قبائل أيت عطا ــ بفعل أعباء الضيافة والحروب وتقلص مداخيل «الزيارات» ــ هو ما جعل هذه الأخيرة تقوم بهجوم على الزاوية، وتنهب حيا من أحيائها[138].

غير أن التدخل المخزني أجبره على مغادرتها[139] والعودة، من جديد، إلى زواياه الثلاث بسوس، لتبدأ حرب أخرى، من نوع خاص، شنها النقيب الحنفي، حيث إنه توسل للسلطان ــ مع مزيد من هدايا التمر ــ[140] بتسريح عمه من زواياه الثلاث، وإلحاقها بالزاوية الأم.

وبالفعل، إلى حدود شهر شتنبر 1899، كان قد حصل على وعد[141]. هل

= 1314/ 2 أكتوبر 1896 خ، ح، م. 2/411. (وانظر أيضا رسالة أخرى حول نفس الموضوع بكناش 776).

(137) رسالة من الحنفي بن محمد الناصري إلى الحاجب أحمد بن موسى، بتاريخ 5 جمادى الثانية 1316/ 21 أكتوبر 1898، خ. ح، م. 515/ 1.

(138) Marquise De segonzac, **Au cœur de l'Atlas, Mission au Maroc,** 1904 - 1905. Paris, 1910. p. 93.

(139) تلقى الحنفي دعما من القائد محمد اليحياوي والشيخ عبد الرحمان بن علي المزوار اللذين اتجها معا إلى الزاوية وأجبرا أحمد بن أبي بكر على مغادرتها. أنظر في هذا الصدد رسالة من السلطان إلى القائد محمد اليحياوي بتاريخ 28 جمادى الثانية 1316 / 13 نونبر 1898، وثائق جائزة الحسن الثاني عن سنة 1981، ميكرو فيلم 1، خ. ح. ر.

(140) توالت الهدايا بشكل واضح بعد هذا التاريخ، وهي تضم بالإضافة إلى التمر مادة الحناء. وقد لوحظ أن الحاجب أحمد بن موسى كان يستفيد، بدوره، من نصيب لا بأس به من هذه الهدايا، سواء قبل هذا التاريخ أو إلى حدود وفاته (1900). ويتعلق الأمر هنا بوثائق الخزانة الحسنية.

(141) رسالة من الحنفي بن محمد الناصري إلى السلطان، بتاريخ 2 جمادى الأولى 1317/ 8 شتنبر 1899، خ.ح، م. 2/416.

يجوز أن نحسم في الأمر ونقول إنه كان قد استردها مع بداية 1902 ؟ هذا ما تعلن عنه إحدى رسائل الحنفي المؤرخة في 26 فبراير (1902) والتي يشتكي فيها للسلطان من عمه الذي «أشاع وأذاع» بأنها ردت إليه، وذهب مع أصحابه واستحوذوا على ما احتوت عليه من متاع، بما في ذلك متاع الناس المؤمن بها، ملتمسا منه إلزامه الجلوس عند حده، بل وزجره «بشديد الزجر وبمكير المكر»[142].

إلا أن المحير في هذا الأمر، هو أن إحدى رسائل المرابط أحمد، المؤرخة في 20 غشت في السنة نفسها، والموجهة إلى السلطان، تفيد أنه كان يستفيد، بشكل رسمي، من أحباس زاوية واحدة من أحباس تلك الزوايا الثلاث[143].

فما معنى هذا التناقض ؟ معناه، أولا، أن المخزن كان، حقا، قد فقد هيبته، ومعناه، ثانيا، أن الأوراق كانت قد اختلطت وأصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين الإشاعة والحقيقة !

غير أن هذا ليس بالأمر المهم، هنا. المهم في الحكاية أن العم أحمد ترك سوس، واتجه للإقامة في مراكش، لكن ليس «لأجل الجلوس عند حده»، وإنما ليلعب لعبة أخرى، وهي لعبة التحالف مع أخي السلطان وخليفته بمراكش، مولاي عبد الحفيظ الذي كان، من جهته، يمهد الأجواء، في هذه الأثناء، للقيام بانقلاب سياسي ضد أخيه، وذلك بتواطؤ مع القائد المدني الكلاوي وجملة من أعيان وعلماء مراكش، مستغلا الظرفية الحرجة والخطيرة التي كانت قد آلت إليها أوضاع البلاد، من جراء دسائس ومناورات القوى الامبريالية الممنهجة، ومن لف لفها من أهل البلاد المحميين.

ويبدو أن إعلان البيعة الحفيظية بمراكش ـــ في 6 شعبان 1325/ 14 شتنبر 1907 ـــ كان لها وقع عنيف على قلب النقيب الحنفي، المدمى أصلا من جراء

---

(142) رسالة من الحنفي بن محمد الناصري إلى السلطان، بتاريخ 18 قعدة 1319/ 26 فبراير 1902، خ.ح، م. 1/408.

(143) رسالة من السلطان إلى المرابط أحمد بن أبي بكر الناصري، بتاريخ 15 جمادى الأولى 1320/ 20 غشت 1902، خ. ح، م. 420/ 10 (حول سياق ومضمون هذه الرسالة، انظر متن الهامش 170).

هذا النزاع الذي طال واستطال. ومهما يكن، فإن وفاته جاءت بعد حوالي شهرين ونصف من إعلان هذه البيعة، ليعين إثرها خصمه العنيد، عمه أحمد، شيخا على الزاوية وكل فروعها، بواسطة ظهير مؤرخ في 27 قعدة 1325/ فاتح يناير 1908[144]، مكافأة له على الدرر الذي قام به في هذه البيعة، علما بأن هذا التعيين تم في وقت لم يكن فيه السلطان الجديد (1908-1912) قد حصل بعد على بيعة أهل فاس[145].

وخلافا لما قد يتبادر إلى الذهن، فملف هذا النزاع لم ينته عند هذا الحد. لقد حمل مشعل «المعارضة» أخو النقيب المتوفى، المرابط أحمد بن محمد بن أبي بكر الذي وجدناه يدخل في تحالف مكشوف مع الحكام الفرنسيين، المحتلين منطقة الشاوية وعاصمتها الدارالبيضاء. وتخبرنا إحدى الرسائل الرسمية المؤرخة في 7 دجنبر 1910 بأن هؤلا الحكام، المقيمين في الدارالبيضاء. فرحوا به، ووجهوا رسائل إلى عدد من قبائل الشاوية للإعتناء به والقيام بمئونته إلى أن وصل لدائرة حاكم أمزاب الذي أمره بالذهاب إلى حال سبيله، حيث رجع إلى الدارالبيضاء، واستقر فيها، بعد أن نصب مقدما على الزاوية الناصرية بها[146].

يتعلق الأمر، إذن بلغة الجدل بتبيعة جديدة : من تبعية للمخزن إلى تبعية لسلطات الحماية.

ما السبيل الذي انتهجه النقيب أحمد بن أبي بكر لقطع الطريق على هذا المنافس الجديد ؟

أحمل مشعل المقاومة، كما فعلت قبائل أيت عطا، أم ركوب نفس موجة ابن الأخ، والرضوخ للاحتلال الاجنبي ؟

لقد تبنى، في نهاية الأمر، الاختيار الثاني، وبادر في يونيو 1914 إلى توجيه

---

(144) انظر نسخة من هذا الظهير بحوالة أحباس الزاوية الناصرية بالرباط، ص. 133. وقد سبقت الاشارة إليها في الهامش 113.

(145) تمت بيعة فاس، كما هو معلوم، في فاتح حجة 1325/ 5 يناير 1908.

(146) رسالة من عبد السلام بن الطاهر الصنهاجي إلى الوزير أحمد بن محمد، بتاريخ 4 حجة 1328/ 7 دجنبر 1910، المكتبة الصبيحية بسلا، السلسلة 3 ــ أ ــ مح. 14، الوثيقة 2085.

رسالة إلى المقيم العام الجنرال ليوطي (Lautey) يهنؤه فيها بمناسبة احتلال تازة[147]، وتلك كانت نهاية مرحلة، وبداية مرحلة جديدة.

بناءً على هذه النتيجة، فلنطرح السؤال من جديد : ماهي أهم عواقب هذا النزاع ؟

4 ــ عواقب النزاع :

أول ما يجب التذكير به، هنا، أن الزاوية بدل أن تظل قائمة ــ كما كان الأمر في السابق، خصوصا في عهد الشيوخ المؤسسين ــ بإحدى وظائفها الأساسية، وهي وظيفة التوسط بين القبائل لحل نزاعاتها الداخلية، أصبحت تلتمس الوساطة من السلطان لحل مشاكلها الخاصة، وقد سبق أن أشرنا إلى ما يكفي من الأمثلة بخصوص هذه النقطة. إلا أن هذا لا يعني أن وظيفة التحكيم بين القبائل قد توقفت بالمرة، بل ظلت تقوم بها، لكن لحساب المخزن. وهكذا أصبح من المألوف أن نجد شيخ الزاوية ــ والأمر يتعلق هنا بالنقيب الحنفي ــ يتحرك إلى جانب العساكر المخزنية للقيام بهذه المهمة، كما وقع، على سبيل المثال، سنة 1896، مع عدد من فرق قبائل تافيلالت، حيث لعب الشيخ وظيفة ما يمكن تسميته، تجاوزا، بـ«عون مخزني»، أي أنه صحب معه أعيان الفريقين المتنازعين إلى السلطان ليدلي كل واحد منهما بما لديه من الحجج في ذلك النزاع[148].

وفي هذا السياق المتعلق بالتغيير الذي طرأ على وظيفة الزاوية، وجدنا أيضا نفس النقيب يقوم بقراءة الرسائل السلطانية التي تتكلم عن الانتصارات التي

---

(147) انظر بهذا الخصوص مطبوعا بالآلة الراقنة بعنوان :

confréries et Zaouïs du maroc, Maroc oriental, Marrakech et région voisine, p. 47

ويوجد هذا المطبوع في «صندوق» بالخزانة العامة بالرباط بعنوان : «الزوايا والطرق الصوفية بالمغرب»، وهو غير مرقم.

(148) رسالة من الحنفي بن محمد بن أبي بكر إلى السلطان، بتاريخ 20 رجب 1314/ 25 دجنبر 1896، خ.ح، مح. 3/403. وبخصوص هذه الفرق فهي، بالنسبة للفرقة الأولى : أعيان شرفاء آل واداخل، وأعيان ذوي منيع، وأعيان أولاد يوسف، وأعيان أولاد الغرفة، وبعض أيت عطا الشاعين في البارود بتافيلالت ؛ وبالنسبة للفرقة الثانية : أعيان شرفاء أبي عام ومن معهم، وأعيان قبيلة السفالات، وأعيان أهل السفا، وأعيان الصباح آل الجرف وتزمى ومن انضاف إليهم.

حققها السلطان في حركاته على القبائل العاصية[149]، وهي الرسائل التي كانت ترسل، عادة، إلى قواد المدن لتلاوتها في المساجد، على أهل المدن.

بموازاة ذلك، فقدت الزاوية تقديرها التي كانت تحظى به، سواء وسط أهل درعة، أو خارج مجال درعة. وإذا كنا قد أوضحنا أن الزاوية تعرضت ــ في خضم ذلك النزاع ــ إلى عدد من الهجومات، سواء من طرف القبائل البربرية أو العربية، وأن مسألة حمايتها أضحت موكولة، بالدرجة الأولى، إلى الجهاز العسكري المخزني على امتداد مشيخة الشيخ الحنفي (1891-1907) فإن هذه الظاهرة استمرت في عهد خلفه الشيخ أحمد (1907-1919)[150]. ويكفي أن نشير هنا إلى أنه دشن توليه أمر المشيخة بالتماس الدعم المخزني من السلطان مولاي عبد الحفيظ، وحيث وجه هذا الأخير، فعلا، أمره إلى القائد محمد اليحياوي يأمره فيه بشد عضد الشيخ، والوقوف إلى جانبه في دفع المضار عنه من قبل كل من يريد أن يقربه بسوء، أو أن يلحق زاويته بمكروه[151].

أما خارج مجال درعة، فقد أصبحت بعض الفروع تتعرض بدورها إلى هجومات عنيفة من قبل السكان، كما وقع، على سبيل المثال، مع أحد الفروع الواقعة في دائرة حكم القائد عمر بن عيسى، وذلك بعد ثلاثة أيام على إعلان خبر وفاة المولى الحسن، حيث هاجمت فرقة الأكواش وأكواس الأكريمات والحشاشدة ــ وهي من فرق قبيلة الشياظمة ــ مقر زاوية المقدم سليمان الناصري، وكادت أن تفتك به لولا تدخل خليفة القائد عيسى بن عمر، مكتفية

---

(149) رسالة من الحنفي بن محمد بن أبي بكر إلى السلطان بتاريخ 19 جمادى الثانية 15/1315 نونبر 1897، خ.ح، م. 11/404. ونثير الانتباه هنا إلى أن الحنفي نفسه هو الذي التمس من السلطان القيام بهذه المهمة . انظر في هذا الصدد : رسالة من نفس المرسل والمرسل اليه بتاريخ 19 جمادى الأول 1315/ 16 أكتوبر 1897، م. 413/ 2.

(150) نشير إلى أن حياة هذا الشيخ انتهت بالقتل سنة 1919 من طرف بعض فرق قبائل أيت عطا، مصدر الهامش 147، نفس الصفحة.

(151) رسالة من السلطان مولاي عبد الحفيظ إلى القائد محمد اليحياوي بتاريخ 25 شعبان 1326/ 22 شنبر 1908، وثائق جائزة الحسن الثاني عن سنة 1981، ميكرو فيلم 1، خ. ع. ر.

بنهب أروى الزاوية وعزيبها[152].

مجمل القول إن الزاوية، مقابل ارتمائها الكلي في أحضان المخزن، وتحولها إلى مجرد دولاب من دواليب أجهزته ـــ وهو ما اسميناه بالتبعية المطلقة ـــ فقدت قاعدتها والأساس الذي نشأت من أجله، وبالتالي كان طبيعيا أن ترتمي مرة أخرى، لحماية مصالحها، في أحضان الحماية، إسوة بجل الزوايا ذات المصالح[153].

* * *

ومع ذلك، فإن النقطة الأساسية التي يلزمنا إيضاحها هنا، في سياق هذه العواقب، هي أن الزاوية عارضت المخزن معارضة شديدة بخصوص المس بامتيازاتها الجبائية لما حاول القيام بإصلاحين جبائيين، فيما يعرف بترتيب 1884 وترتيب 1901.

من المعلوم أن المولى الحسن بادر، عقب انتهاء سنوات المحل الطويلة (1878-1883) التي أنهكت البلاد والعباد، فيما عد أكبر كارثة طبيعية عرفها المغرب خلال القرن الماضي[154]، وبموازاتها استفحال آفة الحماية القنصلية التي كانت تنخر كيان البلاد[155]، بادر إلى إنجاز إصلاح جبائي، الهدف منه تعميم الجباية الفلاحية على جميع الرعايا المغاربة، غير المحميين، وهو الإصلاح المسمى في لغة الوثائق المغربية ـــ بترتيب 1884[156].

---

(152) رسالة من السلطان مولاي عبد العزيز إلى القائد ابن التمار، بتاريخ 27 محرم 1314/ 18 يونيو 1896، كناش 422. خ.ح، ص 159.

(153) نود أن نشير هنا إلى أن بعض الزوايا كانت سباقة إلى طلب الحماية القنصلية، قبل توقيع عقد الحماية بكثير. ونخص بالذكر منها الزاوية الوزانية التي أعلن شيخها مولاي عبد السلام الوزاني عن حمايته الفرنسية منذ العام 1884، وكذا زاوية تامصلوحت وشيخها محمد المصلوحي الذي اختار الحماية البريطانية منذ 1894.

(154) حول هذه الكارثة أنظر : محمد الأمين البزاز، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدارالبيضاء، 1992، ص 237 وما بعدها.

(155) انظر على سبيل المثال : عبد الوهاب بن منصور، **مشكل الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880**، المطبعة الملكية، الرباط، 1397/ 1977.

(156) انظر حول هذا الترتيب : نعيمة التوزاني، **الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن** =

لكن بمجرد البدء في تطبيق هذا الترتيب، بادر النقيب محمد بن أبي بكر، بدوره، إلى توجيه رسالة إلى السلطان يلتمس منه فيها توجيه أمره إلى العمال بالكف عما هم بصدده، من إحصاء ممتلكات الزاوية التي إلى نظر أولاد عبد الخالق (وهي من زواياه)، وقد أرفق رسالته بتوجيه ظهائر «العادات»(157). وقد أجابه السلطان : «وأما ما أشرت إليه من الكتب لعمال القبائل الذين شرحت من أمرهم فصار بالبال، وأما ظهائر العادات فقد وصلت وهم على عاداتهم. نعم، العد لابد منه كغيرهم لمصلحة اقتضاها الحال، والسلام»(158).

إلا أن هذا الجواب لم يقنع الشيخ محمد بن أبي بكر بخصوص إصرار السلطان على ضرورة إجراء إحصاء ممتلكات الزاوية. ومن ثم وجه رسالة ثانية يشتكي فيها من هذا الإجراء، وبما قد يترتب عليه من إخراجه من دائرة الخواص، وجره إلى دائرة العوام(159). بيد أن السلطان طمأنه، مرة أخرى، بما يزيل كل التباس : «فاعلم أن الخصوص عندنا موجود ومقصود، إذ كل من لا يعطي واجبا، لا يكلف بكلفة، ومن كان يعطي الواجب للمخزن يعطي سائر الكلف»(160).

وإذا كنا قد أوضحنا هذه النقطة بمصطلحاتها فيما سبق(161)، بما يغنينا عن أي تعليق هنا، فإن السؤال المطروح، مع ذلك، هو : ما سبب إصرار السلطان على ضرورة إحصاء ممتلكات الزاوية ؟

كما يتضح من رسائل سلطانية حول هذا الموضوع «فالمقصود من هذا الترتيب هو التسوية بين الشريف والمشرف والرئيس والمرؤوس [...] نعم، أهل الزوايا إن كان في ظهائرهم التنصيص على حوز خرصهم لجانب المخزن فيحاز منهم كسائر

= (1873 ــ 1894)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، 1979، ص 249 وما بعدها.

(157) رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى المرابط محمد بن أبي بكر الناصري، بتاريخ 28 شعبان 1302/ 12 يونيو 1885، كناش 364، خ، ح، ص 11.

(158) نفسها.

(159) رسالة من نفس السلطان إلى نفس المرابط بتاريخ 6 قعدة 1306/ 17 غشت 1885، نفس المصدر، ص 148.

(160) نفسها.

(161) انظر متن الهامش 58 والهامش نفسه.

القبيلة، وإن وقع التنصيص على رده على فقرائهم فليحزه الأمناء حتى يكون تحت أيديكم جميعا ثم يرد لهم ليفرقوه على فقرائهم»[162].

يتعلق الأمر إذن، بكل بساطة، بمحاولة إخضاع الزوايا، على المستوى النظري، لمجرى الضابط : ضبط ما يلزم أداؤه، وجمعه من قبل اللجنة المكلفة بذلك، ثم بعد ذلك ارجاعه لشيوخ الزوايا ليقوموا بأنفسهم بتوزيعه على فقرائهم.

وكما يجب أن يكون واضحا، فهذا الامتياز لم يكن معمما على مجموع فروع الزاوية، بل فقط على الفروع التي تتوفر على ظهير خاص بذلك. فهكذا، بعد أن استتب الأمر للنقيب الحنفي، سنة 1891، وجدناه يلتمس من السلطان تحرير مقدم زاوية عزابة من أداء الواجبات للعامل، وحيث وجه له بموازاة ذلك، أربعة بغال محملة بباكورة تمر السنة[163]. وقد أجابه السلطان : «وأما التمر فقد وصل عوضكم الله خلفا، وأما ما طلبته لمقدم زاويتكم، فقد ساعدناك عليه، والظهير الشريف له بذلك يصلك طيه»[164].

وفيما توالى هذا التحرير، سواء مع فروع زاوية تمجروت[165]، أو فروع زوايا أخرى[166]، نسجل أن المحميين والمخالطين والسماسرة، فضلا عن الأجانب، كانوا أصلا معفيين. ولقد عبرت إحدى رسائل المولى الحسن — قبيل وفاته بعشرين يوما — عن الوضع المزري الذي آلت إليه أوضاع هذا الترتيب من جراء امتناع هؤلاء الأخيرين (أي الأجانب والمحميين والمخالطين والسماسرة) عن «أداء الواجب والملازم الترتيبية والحقوق المترتبة عنها»[167]. وفي نفس هذا

(162) رسالة من السلطان إلى القائد المكي بن عبد السلام العرائشي، بتاريخ 5 ربيع الأول 1302/ 23 دجنبر 1884، خ. ح، ع. 45.

(163) رسالة من السلطان إلى المرابط الحنفي بن محمد الناصري، بتاريخ 2 ربيع الأول 1309/ 6 أكتوبر 1891، كناش 708، خ. ح، 177.

(164) نفسها.

(165) انظر في هذا الصدد : رسالة من القائد المدني بن محمد الاجلاوي إلى السلطان، بتاريخ 9 رمضان 1310/ 27 مارس 1893، خ. ح، ع. 400.

(166) نتوفر بهذا الصدد على عدد من الرسائل، وهي من وثائق الخزانة الحسنية.

(167) رسالة من السلطان إلى النائب محمد الطريس، بتاريخ 24 شوال 1311/ 30 أبريل 1894، خزانة تطوان، ع. 26/20.

السياق نفهم مدلول إحدى الاشارات التي أوردها صاحب البستان لما قال : «إلا أنه (أي الترتيب الحسني) انخرم ولم يدم»[168].

وبانخرامه دخل المخزن في أزمة مالية خانقة، حاول إيجاد حل لها بإعلانه عن ترتيب ثان في العام 1901، وهو المعروف بالترتيب العزيزي[169].

ولقد كان الهدف من هذا الترتيب هو إحداث إصلاح جبائي يقوم على إلغاء الزكاة والأعشار وكافة التكاليف القديمة، وتعويضها بضريبة فلاحية واحدة ووحيدة تنبني على ممتلكات الفرد، من زراعة وماشية، على أساس أن يؤديها الجميع، من أشراف وعوام، وأغنياء وفقراء، ومسلمين ويهود، وأجانب ومحميين.

بالطبع، إننا نعرف مسبقا نتيجة هذا الاصلاح الذي عورض من قبل جميع المستفيدين، مغاربة وأجانب، لينتهي بفشل ذريع. بيد أن الذي يبقى في حاجة إلى معرفة، هو التبرير الذي قدمه هؤلاء المستفيدون لمعارضته وكذا جواب السلطان.

نتوفر في هذا الصدد ــ بخصوص «زاويتنا» ــ على ثلاث رسائل :

الرسالة الأولى تتعلق بموقف المرابط أحمد بن أبي بكر الذي لم يكن يتوفر سوى على زاوية واحدة، بسوس. ولقد بنى تبريره على أساس أن أملاك زاويته تندرج في باب الوقف، وبالتالي «فحكمها هو حكم المحبسات» ومن ثم «طالب بإبقاء ما كان على ما كان»[170].

ولأنه كان يمثل الحلقة الضعيفة، جاء جواب السلطان برفض مطلبه والخضوع لإجراء الترتيب، وقد برر جوابه بما يلي : «فهذا العمل الذي تأسس عليه الترتيب لا يخفاكم أن ضابطه جار على الشمول والعموم وأن المصلحة الملحوظة فيه عائدة

(168) محمد بن ابراهيم السباعي، **البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولانا الحسن**، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم 1364 د، ص 120.

(169) حول الظهير المنظم لهذه الجباية والمؤرخ في 10 جمادى الثانية 24/1319 شتنبر 1901، انظر : محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ج. 2، ص.ص 85 ــ 90.

(170) رسالة من السلطان إلى المرابط أحمد بن أبي بكر الناصري، بتاريخ 15 جمادى الأولى 132/ 20 غشت 1902، خ. ح، مح. 10/420.

على الجميع من دون ضرر يلحق فيه لأحد» ثم أضافت الرسالة توجيه عتاب إليه : «ومثلكم أولى من أن يلاحظ التحفض على تعميم الضابط وعدم فتح الذريعة فيه»، وإن كان هذا لا يعني كما أوضحت الرسالة، أن خضوعه لهذا الاجراء يفقد من قيمة الزاوية، بل إنها «لاتزال معظمة المقدار، ملحوظة التمييز والاعتبار»(171).

مقابل هذا التبرير وجوابه، ماذا كان تبرير النقيب الحنفي ؟

في رسالة أولى، أجابه عنها السلطان بتاريخ 28 جمادى الأولى 1320/ 2 شتنبر 1902، لا يظهر من الملخض إلا أن العمال خرقوا عليه العادة، وذلك بمطالبتهم إياه «بزمام أحباسها»، مما شكل بادرة جديدة لم تعرفها الزاوية قط مع السلاطين السابقين. ولقد طمأنه السلطان بأنه «لن تخرق عليه العادة»(172).

بيد أن هذا الجواب لم يف بالمقصود، ذلك أن العمال ألحوا عليه بموافاتهم «بزمامات» ممتلكات أحباس الزاوية. وهذا ما جعله يحرر، بتاريخ 11 يناير 1903 رسالة أخرى أوضح في رسالتها أن أحباس الزاوية «إنما هي أحباس على الضعفاء والمساكين والعلماء والطلبة وابن السبيل، فليس لنا فيها ملك ولالنا ولا لأحد عليها من سبيل، إنما نأكل فيها بالمعروف كأحباس سيدنا عمر [...] هذا شأننا وشأن أسلافنا المقدسين». بعد هذا التبرير ــ وهو نفس التبرير الذي قدمه سابقا المرابط أحمد ــ أضاف ملتمسا : «فليتركها مولانا مغطاة لا يصلح عليها عامل من العمال ولا قائد من القواد، كما غطاها أسلافه المقدسون [...] فنطلب من مولانا أن ينعم علينا بظهير شريف [...] ويخرجنا به من جملة العموم». غير أنه استدرك، مقدما الاقتراح التالي، بهدف ايجاد مخرج جديد : «وإن اقتضى نظر مولانا السديد أمر الترتيب وحتمه على أحباس الزاوية فليجعل أمره بيننا وبينه، لا على يد عامل من العمال، ويبين لنا كيفيته»(173).

ذلك كان موقف شيخ أغنى زاوية بالبلاد، (بالرغم من أنه عين في منصبه

---

(171) نفسها.

(172) أشير إلى هذه المعطيات ضمن الرسالة التي وجهها النقيب الحنفي بن محمد الناصري إلى السلطان المولى عبد العزيز، بتاريخ 11 شوال 1320/ 1903، خ. ح، ع. 3/408.

(173) نفس الرسالة أعلاه.

بأمر سلطاني) : رفض التنازل عن الامتياز التقليدي، ورفض النزول إلى مستوى العامة، بحجة أن الأحباس يلزمها أن تبقى معفاة من أي ضريبة، لأنها أحباس !

ويبدو أن السلطان ــ المغلوب على أمره ــ استسلم للأمر الواقع. هذا ما يتضح من الاقتراح الوارد على ظهر الرسالة أعلاه، والمحرر من قبل بعض المختصين المخزنيين : «إن اقتضى النظر الشريف التأني في جواب هذا الكتاب حتى يصل الأمناء الذين كانوا يباشرون ترتيب القطر السوسي، فإنهم يفدون على شريف الأعتاب في الإثر، وحين يستفاد منهم أحوال تلك الناحية وزواياهم يظهر وجه الجواب، ولمولانا النظر».

لا داعي لأن نتساءل عما استفيد من أحوال تلك الناحية وزواياها، وكذا من أحوال نواحي وزوايا أخرى، فالجواب معروف : رفض الانصياع إلى هذا القانون. وهو نفس الموقف الذي أعلنه كل المستفيدين السابقين، من أجانب ومحميين، وقواد وشرفاء، فوقع أن توقفت الجباية القديمة والجديدة، وتلك كانت خطة الدول الامبريالية، وفي طليعتها الدولة الفرنسية : جر البلاد إلى فخ القروض، وتحريك الفتن المدسوسة، ليتوج كل ذلك بالحدث المعلوم المؤرخ في 30 مارس 1912.

* * *

خلاصات واستنتاجات :

الخلاصة الأولى هي أن الزاوية، في علاقتها بالمخزن، مرت بثلاث مراحل أساسية. وكان الحد الفاصل بين المرحلة الأولى (1642–1717) والمرحلتين اللاحقتين هو ظهور مشكلة المشيخة، التي مرت بمرحلتين : مرحلة ما قبل 1886، ومرحلة ما بعد 1886. ولقد اتضح أن السياسة التي نهجها المخزن، ابتداء من عهد المولى الحسن، كانت مخالفة تماما لسياسة سابقيه، وبالتالي فهي تشكل منعطفا جديدا في تاريخ العلاقة بين الطرفين. لقد استغل هذا السلطان مشكلة المشيخة، فقام بتوجيه ضربة إلى الزاوية، عبر إشغالها في نزاعات داخلية، ومن خلال ذلك تحويلها إلى مجرد أداة طيعة من أدوات حكمه. بيد أن النتيجة كانت عكسية، فكلاهما خرجا من التجربة خاسراً، وظلت القبائل وحدها في

الميدان، دون أن يتمكن أي أحد من الطرفين من تأطيرها، أو بالأحرى كسب ودها، بل إن الزاوية أصبحت بدورها عرضة لهجومات القبائل.

أما الخلاصة الثانية فتكمن في تصحيح عدد من الأخطاء، وهي من مستوين : أخطاء في المعلومات، وأخرى مرتبطة بأحكام القيمة. فإذا كانت الأخطاء الأولى تجد تفسيرها، بالأساس، في اعتماد أصحابها على الرواية الشفوية، فإن النوع الثاني مرده الرغبة في التنظير، من باب الإسقاطات، دون توفر الحد الأدنى من المعطيات الضرورية والأساسية.

والخلاصة الثالثة والأخيرة هي أن الوثائق المسماة، عادة، بالوثائق المخزنية ــ والتي ينظر إليها، من على مبعدة بعيدة، بشديد التحفظ والتبرم، من قبل هواة التاريخ، وهم في الواقع من المتطفلين على التاريخ ــ مكنتنا من تقديم صورة جديدة، كانت مجهولة إلى حد الآن، عن بعض جوانب تاريخ العلاقة بين الزاوية والمخزن وكيفية تطورها، ابتداء من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالامتناع عن الدعاء للسلاطين في خطبة الجمعة، مرورا بمشكلة المشيخة، وانتهاء بموقف الزاوية من الإصلاحين الجبائيين وما ترتب على ذلك.

